Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة خاصة
بالبنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط
تقرير رقم: وثيقة تقييم المشروع (PAD4710)

المؤسسة الإنمائية الدولية

ورقة مشروع

بشأن

منحة إضافية مقترحة

بمبلغ 215.2 مليون من حقوق السحب الخاصة

(ما يعادل 300 مليون دولار أمريكي)

مقدمة إلى

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

و

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(لصالح جمهورية اليمن)

وموجهة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا (COVID-19)

في السادس عشر من آذار للعام 2022

الحماية الاجتماعية والممارسات العالمية في مجال الوظائف
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
إن هذه الوثيقة مقيدة بشروط التوزيع، ويمكن استخدامها من قبل المستلمين فقط في أداء واجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن محتوياتها دون إذن البنك الدولي.

تعتبرُ هذه الوثيقة مقيدة بشروط التوزيع، ويمكن استخدامها من قبل الأشخاص المعنيين باستلامها فقط من أجل أداء واجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن محتوياتها دون إذن البنك الدولي.

القيمة المكافئة للعملة

سعر الصرف المعمول به اعتبارًا من {28 شباط 2022}

الوحدة النقدية =
0.716 من حقوق السحب الخاصة = 1 دولار أمريكي
0.72 دولار أمريكي = وحدة (1) من حقوق السحب الخاصة (SDR)
السنة المالية
من 1 كانون ثاني ولغاية 31 كانون أول

نائب الرئيس الإقليمي: فريد بلحاج
المدير القطري: ''مارينا ويس'' (Marina Wes)
المدير الإقليمي: ''كيكو ميوا'' (Keiko Miwa)
مدير الممارسات العالمية: ''أنوش بيزانيان'' (Anush Bezhanyan)
قائد (قادة) فريق المهام: ''كريستوبال ريداو- كانو'' (Cristobal Ridao-Cano)

المختصرات والأسماء الموجزة

AF	Additional Financing	التمويل الإضافي
APA	Alternate Procurement Arrangements	ترتيبات الشراء البديلة
CBY	Central Bank of Yemen	البنك المركزي اليمني
CEN	Country Engagement Note	مذكرة المشاركة القطرية
CERC	Contingency Emergency Response Component	مكون الاستجابة لحالات الطوارئ
CFO	Chief Financial Officer	المدير المالي
COVID-19	Corona Virus Disease	مرض فيروس كورونا
CT	Cash Transfers	التحويلات النقدية
ESF	Environmental and Social Framework	الإطار البيئي والاجتماعي
ESMF	Environmental and Social Management Framework	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESPECRP	Emergency Social Protection Enhancement and COVID-19 Response Project	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا (COVID-19)
ECRP	Emergency Crisis Response Project	مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة
ECT	Emergency Cash Transfers	التحويلات النقدية الطارئة
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
FCDO	Foreign, Commonwealth and Development Office	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية
FCV	Fragility, Conflict and Violence	حالة الهشاشة والصراع والعنف
FM	Financial Management	الإدارة المالية
FMFA	Financial Management Framework Agreement	اتفاقية إطار الإدارة المالية
GBV	Gender-Based Violence	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GRM	Grievance Redress Mechanism	آلية التعامل مع المظالم
IDA	International Development Association	المؤسسة الإنمائية الدولية
IDP	Internally Displaced People	النازحين داخليا
IFR	Interim Financial Report	التقرير المالي المؤقت
IP	Implementing Partner	الشريك المنفذ
MCH&N	Maternal and child health and nutrition	صحة وتغذية الأم والطفل
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFI	Microfinance Institution	مؤسسة التمويل المتناهي الصغر
MIS	Management Information System	نظام إدارة المعلومات
MSME	Micro, Small and Medium Enterprises	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
OHS	Occupational Health and Safety	الصحة والسلامة المهنية
PDO	Project Development Objective	الهدف الإنمائي للمشروع
PMT	Proxy Means Testing	اختبار القدرة المالية بالوسائل غير المباشرة
POM	Project Operations Manual	دليل عمليات المشروع
PWP	Public Works Project	مشروع الأشغال العامة
RVM	Remote Verification and Monitoring	عملية التحقق والرقابة عن بعد
SEA/SH	Sexual Exploitation and Abuse/Sexual Harassment	الاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي

SEP	Stakeholder Engagement Plan	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SFD	Social Fund for Development	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMED	Small and Micro Enterprises Development	وحدة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
SMEPS	Small and Micro Enterprise Promotion Services Agency	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر
SWF	Social Welfare Fund	صندوق الرعاية الاجتماعية
TPM	Third-Party Monitoring	الرقابة من طرف الثالث
TPMA	Third-Party Monitoring Agent	وكيل الرقابة من الطرف الثالث
UCT	Unconditional Cash Transfers	التحويلات النقدية غير المشروطة
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
WASH	Water, sanitation and hygiene	المياه والصرف الصحي والنظافة
WB	World Bank	البنك الدولي
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي
WFP	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
YLG	Yemen Loan Guarantee Program	برنامج ضمان القروض اليمني
YR	Yemeni Rial	ريال يمني

قائمة المحتويات

أولًا. المعلومات الأساسية ومبررات التمويل الإضافي 8
ثانيًا. وصف التمويل الإضافي ..... **ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**
ثالثًا. المخاطر الرئيسة 23
رابعًا.ملخص التقييم 26
خامسًا.آلية معالجة البنك الدولي للمظالم 31
سادسًا. جدول ملخص التغييرات 32
سابعًا. التغيير (التغييرات) بصورة مفصلة **32**
ثامنًا. إطار النتائج وعملية الرقابة 35
الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم 55

المعلومات الأساسية – (المشروع الرئيسي لتعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا **-P173582)**

البلد	مقدم التمويل	قائد (قادة الفريق)		
الجمهورية اليمنية	**البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ مؤسسة الإنماء الدولية**	كريستوبال ريداو كانو		
الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	مركز إعداد التكاليف المعني (Resp CC)	مركز إعداد التكاليف مقدم الطلب (Req CC)	مجال الممارسة (الرئيس)
P173582	**تمويل مشروع استثماري**	وحدة الحماية الاجتماعية والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (9344) (HMNSP)	MNC03 (1491)	**الحماية الاجتماعية والوظائف**

الوكالة المنفذة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هل هذا مشروع مخصص على نطاق إقليمي؟
لا

هل هو بالتعاون مع البنك/ مؤسسة التمويل الدولية؟

لا

تاريخ الموافقة	الموعد النهائي	تاريخ انتهاء الضمان المتوقع	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
17 ديسمبر/ كانون أول 2020	30 ديسمبر/ كانون أول 2022		**مرتفع**

طرق التمويل والتنفيذ

[ ] المنهجية المبرمجة ومتعدد المراحل [MPA]	[✓] مكون الاستجابة لحالات الطوارئ (CERC)
[ ] سلسلة من المشاريع (SOP)	[✓] دولة (دول) هشة
[ ] الشروط القائمة على الأداء (PBCs)	[ ]دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليين (FI)	[ ] أوضاع غير مستقرة داخل دولة غير هشة
[ ] الضمان القائم على المشروع	[✓] نزاع

[ ] السحب المؤجل	[✓] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[✓] ترتيبات الشراء البديلة (APA)	[ ] دعم التنفيذ الموسع المباشر(HEIS)

هدف (أهداف) التنمية

يرمي الهدف الإنمائي للمشروع إلى توفير التحويلات النقدية، والتوظيف المؤقت، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والمتضررين من فيروس كورونا، والصراع، والصدمات المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية.

التقييمات (التقرير الرئيسي لحالة التنفيذ والنتائج **ISR**)

	التنفيذ	تقرير حالة التنفيذ والنتائج الحالي
	6 أبريل/ نيسان 2021	**16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021**
التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الإنمائي للمشروع (PDO)	بسيط	بسيط
التقدم العام في التنفيذ(IP)	بسيط	بسيط
الأداء العام في المقاييس البيئية والاجتماعية (ESS)	دون المتوسط	بسيط
المخاطر الشاملة	مرتفع	مرتفع
الإدارة مالية	بسيط	دون المتوسط
ادارة مشروع	بسيط	بسيط
الاشتراء	بسيط	بسيط
الرصد وتقييم	بسيط	بسيط

المعلومات الأساسية – التمويل الإضافي (مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة جائحة فيروس كورونا – P177020)

الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	نوع التمويل الإضافي	هل هناك حاجة ملحة، أو هناك قيود مفروضة على القدرات
P177020	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة جائحة فيروس كورونا	توسيع النطاق	**نعم**
أداة التمويل	مقدم التمويل	تاريخ الموافقة	

تمويل مشروع استثماري	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الإنماء الدولية	20 مارس/ آذار 2022	
التاريخ المتوقع للصرف الكامل	بالتعاون مع البنك/ مؤسسة التمويل الدولية		
31 كانون أول 2024	**لا**		
هل هذا مشروع مخصص على نطاق إقليمي؟			
لا			

طرق التمويل والتنفيذ

[ ] سلسلة من المشاريع (SOP)	[✓] دولة (دول) هشة
[ ] الشروط القائمة على الأداء (PBCs)	[ ]دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليين (FI)	[ ] أوضاع غير مستقرة داخل دولة غير هشة
[ ] الضمان القائم على المشروع	[✓] نزاع
[ ] السحب المؤجل	[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[✓] ترتيبات الشراء البديلة (APA)	[ ] دعم التنفيذ الموسع المباشر (HEIS)
[✓] مكون الاستجابة لحالات الطوارئ (CERC)	

ملخص عملية الصرف (التقرير الرئيسي لحالة التنفيذ والنتائج **ISR**)

مصدر التمويل	صافي الالتزامات	مجموع المبالغ المصروفة	الرصيد المتبقي	المبلغ المصروف
البنك الدولي للإنشاء والتعمير				%
مؤسسة الإنماء الدولية	203.90	163.97	40.27	%80
المنح				%

بيانات تمويل المشروع – التمويل الإضافي (مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة جائحة فيروس كورونا – P177020)

بيانات التمويل (# مليون دولار أمريكي)

ملخص (إجمالي التمويل)

	التمويل الحالي	التمويل الإضافي المقترح	إجمالي التمويل المقترح

إجمالي تكلفة المشروع	203.90	300.00	503.90
إجمالي التمويل	203.90	300.00	503.90
المبلغ الممول منها من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الإنماء الدولية	203.90	300.00	503.90
فجوة التمويل	0.00	0.00	0.00

التفاصيل – التمويل الإضافي

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي

مؤسسة الإنماء الدولية		300.00
IDA Grant	مؤسسة الإنماء الدولية	300.00

موارد مؤسسة الإنماء الدولية (# مليون دولار أمريكي)

	مبلغ الإئتمان	مبلغ المنحة	مبلغ الضمان	المبلغ الإجمالي
الجمهورية اليمنية	0.00	300.00	0.00	300.00
التخصيص على أساس الأداء	0.00	300.00	0.00	300.00
الإجمالي	**0.00**	300.00	0.00	300.00

الامتثال

السياسة

هل يخرج المشروع عن إطار الشراكة القطري (CPF) من حيث المحتوى أو في جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [✓] لا

هل يتطلب المشروع أي سياسة أخرى لمنح استثناء (استثناءات)؟

[✓] نعم [ ] لا

التوضيح

يُطلب الاستثناء التالي من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة الإنماء الدولية حتى يتسنى للطرف الثالث القيام بالتنفيذ: استثناء من تطبيق إرشادات مكافحة الفساد المتعلقة بمنحة مؤسسة الإنماء الدولية - يُطلب الاستثناء بموجب تعليمات البنك المتعلقة بتمويل مشروعات الاستثمار، وبموجب القسم 14.5 من الشروط العامة لمؤسسة الإنماء الدولية حول القروض الائتمانية، والمنح التي تغطي تمويل مشروعات الاستثمار، والتي تقتضي خلاف ذلك تطبيق إرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد، من خلال الاعتماد على إجراءات التعامل مع الاحتيال والفساد التي تتبعها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هل صادق البنك أو وافق على الاستثناء (الاستثناءات)؟

وافقت عليه الإدارة [ ] صادقت عليه الإدارة من أجل الحصول على موافقة مجلس الإدارة [✓] No [ ]

التوضيح:

وافقت عليه الإدارة.

أهمية المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياقها في وقت التقييم

المقاييس البيئية والاجتماعية	مستوى الأهمية
تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	ملائم
إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	ملائم
العمالة وظروف العمل	ملائم
كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارتهما	ملائم
صحة المجتمع وسلامته	ملائم
حيازة الأرض، والقيود المفروضة، على استخدام الأراضي، وإعادة التوطين غير الطوعي	ملائم
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	غير ملائم حاليًا
السكان الأصليين/ المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء ويفتقرون إلى الخدمات من الناحية التاريخية	غير ملائم حاليًا
التراث الثقافي	غير ملائم حاليًا
الوسطاء الماليون	ملائم

ملاحظة: لمزيد من المعلومات بشأن تقييم البنك الدولي للعناية الواجبة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى الرجوع إلى ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لتقييم المشروع (**ESRS**).

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيس)

الحماية الاجتماعية والوظائف

مجالات الممارسة المساهمة

التمويل، والقدرة التنافسية، والابتكار
الاستدامة الاجتماعية والشمول

التحقق من تغير المناخ والكوارث

تحقق البنك من هذه العملية بحثًا عن مخاطر تغير المناخ والكوارث على المدى القصير والطويل

فريق المشروع

موظفو البنك

الاسم	الدور	الاختصاص	الوحدة
كريستوبال ريداو كانو	قائد الفريق (مسؤول في مجال اتخاذ القرار والمساءلة ADM)		وحدة الحماية الاجتماعية والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (HMNSP)
اشرف احمد حسن الوزان	أخصائي مشتريات (مسؤول في مجال اتخاذ القرار والمساءلة ADM)		وحدة الحوكمة والمشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (EMNRU)
أكرم عبد العزيز حسين محمد الشربجي	أخصائي إدارة مالية (مسؤول في مجال اتخاذ القرار والمساءلة ADM)		وحدة الإدارة المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (EMNGU)
عامر عبدالوهاب علي الغرباني	أخصائي في مجال البيئة (مسؤول في مجال اتخاذ القرار والمساءلة ADM)		الوحدة المسؤولة عن المجال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SMNEN)
تشاوهوا تشانغ	أخصائي في المجال الاجتماعي		وحدة دعم تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (OPSIS)
آنا باولا فيالهو لوبيز	عضو فريق		الوحدة المسؤولة عن المجال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SMNSO)
أندريانرينا ميشيل إريك رانجيفا	عضو فريق		وحدة خدمات العملاء المالية والمحاسبية في مجموعة البنك الدولي (WFACS)
بنيامين هيرزبرج	عضو فريق		وحدة التمويل والتنافسية والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (EMNF1)
تشاوجانغ وانغ	عضو فريق		الوحدة المسؤولة عن المجال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SMNSO)
داريا غولدشتاين	مستشار		الدائرة القانونية (LEGLE)
ابراهيم محمد يحيى الحرازي	عضو فريق		وحدة الاتصالات الخارجية المعنية بالشرق الأوسط وشمال

			أفريقيا (ECRMN)
إيميران سيرج م. مينانج إيفونا	عضو فريق		الوحدة المسؤولة عن المجال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SMNEN)
ابراهيم اسماعيل محمد باسلمة	عضو فريق		الوحدة المسؤولة عن المجال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SMNEN)
جول بينكستين	عضو فريق		وحدة الحماية الاجتماعية والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (HMNSP)
ماري أغنيس ندور هوشار	عضو فريق		وحدة الحماية الاجتماعية والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (HMNSP)
مايا العزازي	عضو فريق		وحدة الحماية الاجتماعية والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (HMNSP)
رندة ج. الرشيدي	عضو فريق		HSASP

الفريق الموسع

الاسم	العنوان	المنظمة	الموقع

أولًا. المعلومات الأساسية ومبررات التمويل الإضافي

1. **تدهورت المستويات المعيشية لسكان اليمن إلى درجة كبيرة منذ بداية عام 2020، وذلك مع وصول انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مستويات تنذر بالخطر.** لقد دمرت سنوات الصراع الاقتصاد وزادت من فقر السكان بحلول نهاية عام 2019. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى نصف القيمة الحقيقية منذ عام 2015، وازداد الفقر الغذائي بشكل كبير، في ظل انخفاض دخل الأسرة، ومع تدمير إنتاج الغذاء المحلي والأصول الزراعية، وازدياد أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفعت التكلفة الدنيا لسلة أغذية البقاء الأساسية والضرورية بنسبة 123 في المائة بين مارس/ آذار 2015 وديسمبر/ كانون أول 2019. وزادت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي[1] الحاد بنسبة 21 في المائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014، واستمرت في الزيادة حتى بلغت ذروتها في ديسمبر/ كانون اول 2018 عند 53 في المائة (15.9 مليون شخص). لقد تحسن الوضع في عام 2019، لكنه تدهور مرة أخرى في عام 2020: وفقًا لآخر التوقعات (ديسمبر/ كانون أول 2020). لقد كان من المتوقع أن يعاني 16.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول يونيو/ حزيران 2021. وتشير بيانات الدراسات الاستقصائية عالية التكرار والتي نُفِذت من خلال الهاتف إلى أن الوضع من المرجح أن يميل إلى الأسوأ من ذلك، لا سيما في الجنوب: ارتفع معدل استهلاك كميات غير كافية من الأغذية في الجنوب من 41٪ (وهذه النسبة أعلى بالفعل من مستوى نسبة أزمة 2018 البالغة 40٪) في يناير/ كانون ثاني 2021، إلى 53٪ في نوفمبر/ تشرين ثاني 2021 وارتفعت النسبة (من 37٪ إلى 46٪ في الشمال).[2]
2. **تعتبرُ النساء والأطفال الأكثر عرضة للخطر، مما يزيد من تآكل رأس المال البشري في اليمن.** من المتوقع أن تعاني حوالي 1.1 مليون امرأة حامل ومرضع من سوء التغذية الحاد في عام 2021. وتعتبر معدلات كل من مستويات نقص نمو الأطفال (46 في المائة) والهزال (16 في المائة) من بين أعلى المعدلات في العالم، ولم يحظى أكثر من 80 في المائة من الأطفال الصغار بالمستوى الأمثل من التغذية، (وبالتالي فإنهم عرضة لخطر الإصابة بسوء التغذية)، ويحتاج مليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد. وأدى افتقار الوصول إلى خدمات صحة الأم والطفل وتغذيتهم (MCH & N) وكذلك مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب - وهو أمر أساسي لمنع سوء التغذية وعلاجه - إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي. كما تدهورت سبل الوصول إلى الرعاية الصحية خلال أزمة الأمن الغذائي الحالية.[3] ويتسبب سوء التغذية الحاد لدى الأطفال، لا سيما خلال الألف يوم الأولى من حياتهم، في أضرار على صحتهم المستقبلية ونموهم العقلي لا يمكن جبرها، كما أنه يساهم بشكل كبير في تآكل رأس المال البشري في اليمن: ستكون إمكانات الدخل المستقبلية للأطفال المولودين اليوم في اليمن أقل بنسبة 63 في المائة مما يمكن أن تكون عليه في ظل وجود التعليم الكامل والصحة الكافية (البنك الدولي 2018).
3. **ويعتبر فيروس كورونا وانخفاض قيمة العملة المحلية وراء تدهور حالة الأمن الغذائي وسوء التغذية، لا سيما من خلال تأثيرهما على أسعار المواد الغذائية.** وسجلت اليمن- اعتبارًا من 24 فبراير/شباط 2022- حوالي 11751 حالة مؤكدة من الحالات المصابة بفيروس كورونا و2130 حالة وفاة.[4] وتلقى حوالي 373000 شخص لقاح كورونا بشكل كامل (1.3 في المائة من إجمالي السكان). يؤثر الوباء العالمي على الشعب اليمني بشكل رئيسي من خلال انخفاض الفرص الاقتصادية والتحويلات وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وتشير التقديرات الأولية للبنك إلى أن إجمالي الناتج المحلي قد تقلص بنسبة 8.5٪ في عام 2020 و2٪ أخرى في عام 2021. وقد كان للزيادات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا في أسعار الغذاء العالمية (زيادة بنسبة 30٪ بين عامي 2019 و202) تأثير كبير على أسعار المواد الغذائية المحلية بسبب اعتماد اليمن الكبير على الواردات الغذائية. وقد تفاقم ذلك في الجنوب بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي (من 595 في ديسمبر/ كانون أول 2020 إلى 1385 في ديسمبر/ كانون أول 2021)، بينما انخفض بشكل طفيف فقط في الشمال (من 585 إلى 600 خلال الفترة نفسها).[5] ارتفعت تكلفة سلة أغذية البقاء الأساسية والضرورية، والتي كانت حتى عام 2020، مماثلة في التقدير المتوسط في الجنوب والشمال، من يونيو/ حزيران 2020، حيث زادت بمقدار ثلاثة أضعاف، لا سيما في الجنوب، بحلول نوفمبر/ تشرين ثاني 2021 (مقارنة بزيادة قدرها 40٪. في الشمال).

---

[1] المراحل 3 و4 و5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC).

[2] جمع برنامج الأغذية العالمي (WFP) هذه البيانات من خلال الدراسات الاستقصائية الشهرية عبر الهاتف المحمول. يشير معدل حدوث استهلاك كميات غير كافية من الأغذية (IFC) إلى حصة العينة مع سوء استهلاك الغذاء أو أن هناك نتيجة حدية في الاستهلاك الذي قاسه البرنامج من خلال نسبة استهلاك الغذاء (FCS) البالغة 42 أو أقل.

[3] أزمة الأمن الغذائي في اليمن، البنك الدولي، سبتمبر/ أيلول 2021.

[4] من المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات والوفيات أعلى بكثير بسبب قدرة الاختبار المحدودة.

[5] العامل الرئيسي الذي يفسر التطور المختلف للبورصة في الجنوب والشمال هو تسييل العجز المالي من قبل البنك المركزي اليمني في عدن (أزمة الأمن الغذائي في اليمن، البنك الدولي، سبتمبر 2021).

4. **كما ساهمت سلسلة من الصدمات المتعلقة بتغير المناخ وتصاعد الصراع في تدهور الوضع.** لقد دخل الصراع بالفعل عامه السابع ولا يوجد بوادر لإنهائه تلوح في الأفق. أدى تصاعد العمل العسكري إلى نزوح أكثر من 15000 شخص وقتل أو إصابة أكثر من 350 مدنياً في ديسمبر/ كانون الأول 2021. علاوة على ذلك، فإن اليمن معرض بشكل كبير لتغير المناخ، مما يهدد بشكل كبير الأمن الغذائي ويزيد من تطور أسراب الجراد. تسبب تغير المناخ في أقوى التغيرات في درجة حرارة الماء في المحيط الهندي منذ 60 عامًا. وتتسبب البحار الأكثر دفئًا في هطول أمطار أكثر غزارة بالإضافة إلى أعاصير أقوى وأكثر تواترًا، مما يوفر ظروفًا مثالية لتواجد الجراد حتى يفقس ويتكاثر وينتشر على نطاق واسع. وتعتبر اليمن واحدة من مناطق تكاثر الجراد الصحراوي الرئيسية. كان لأسراب الجراد تأثير مدمر على الإنتاج الزراعي والدخل في جنوب البلاد في عام 2020. كما ضربت الأمطار الغزيرة والرياح العاتية أجزاء من اليمن في عام 2020، مما تسبب في فيضانات عارمة، وألحقت أضرارًا بالبنية التحتية والمساكن، وقتلت أكثر من 170 شخصًا وخلفت الآلاف النازحين، وانتشار الأمراض التي ينقلها البعوض والأمراض الأخرى ذات الصلة بالصرف الصحي مثل الكوليرا. كما ساهم انخفاض المساعدة الإنسانية منذ عام 2020 في المناطق التي تسيطر عليها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع (DFA) في تدهور الوضع.

5. **لا تزال الفروق بين الجنسين تتفاقم بسبب الصراع والصدمات المتزايدة.** واجهت اليمن عادةً تحديات كبيرة في وصول المرأة إلى التعليم والصحة، والعمالة المنتجة، والأمن الغذائي (البنك الدولي 2014). في الوقت الذي يواجه فيه الرجال عبئًا مباشرًا أكبر جراء الحرب من خلال الموت أثناء القتال وفي المعارك، تتأثر النساء بشكل غير متناسب بالآثار غير المباشرة والتي غالبًا ما تكون دائمة للصراع.[6] من المرجح أن تكون الأزمة الحالية قد أدت إلى تفاقم أوجه الحرمان القائمة على أساس الجنس ونقص التنمية. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة،[7] والتوظيف والتنقل بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية (تاندون وآخرون، 2018). علاوة على ذلك، فإن النساء المرضعات معرضات بشكل خاص لخطر الإصابة بسوء التغذية. لقد أثر الصراع على مدى توفر المدارس وإمكانية الوصول إليها، وهو ما أثر بشكل رئيسي على تعليم الفتيات: يقدر أن 36 في المائة منهن خارج المدرسة، مقارنة بـ 24 في المائة من الأولاد.

6. **يقدم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة جائحة فيروس كورونا (ESPECRP) الدعم للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.** تمت الموافقة على المشروع، وهو عبارة عن منحة بقيمة 203.9 مليون دولار أمريكي من المخصصات القائمة على الأداء (PBA) 19 التي تقدمها مؤسسة الإنماء الدولية في اليمن، في 17 ديسمبر/ كانون أول 2020، وبدأ تنفيذه بناءً على تصميم مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الازمة (ECRP) الجاري. ويهدف إلى تقديم الدعم الفوري للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، من خلال التحويلات النقدية غير المشروطة، مع زيادة القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي في المستقبل من خلال بناء/ إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ذات الصلة (مثل الأراضي الزراعية وأنظمة الري والطرق الريفية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH))، ودعم الإنتاج المحلي وتوزيع المواد الغذائية. تُنَفِذ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) المشروع بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) (والمؤسسات التابعة له)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. (PWP).

7. **حالة تنفيذ المشروع الرئيسي.** لقد صنف آخر تقرير عن حالة تنفيذ المشروع ونتائجه (نوفمبر/ تشرين ثاني 2021) التقدم العام في التنفيذ، والتقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع (PDO) بأنه مرضٍ. ووافق البنك على وثائق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) ذات الصلة للمكونين 1 و 2 (اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في مايو/ أيار 2021 وأغسطس/ آب 2021، على التوالي. وبلغت المدفوعات في إطار المشروع - حتى الآن- 163.97 مليون دولار أمريكي من إجمالي مبلغ المنحة البالغ 203.9 دولار أمريكي (30.97 مليون دولار أمريكي في إطار مكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و133 مليون دولار أمريكي في إطار مكون اليونيسف)، أو 80 في المائة من إجمالي مبلغ المنحة. وإن الموعد النهائي الأصلي لوقف المشروع هو 31 ديسمبر/ كانون أول 2022.

8. **تُنَفذ اليونيسف المكون الفرعي 1.1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)** بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية. وقد صُرِفَ مبلغ إجمالي قدره 133 مليون دولار أمريكي من المبلغ المخصص وقدره 142.5 مليون دولار أمريكي، حيث خُصِصَ هذا المبلغ لدورة الدفع 10 (PC) (يوليو/ تموز 2021) ودورة الدفع 11 (أكتوبر/ تشرين أول - نوفمبر/ تشرين ثاني 2021). وتعتبر دورة الدفع 12 هي آخر دورة دفع في إطار المشروع الرئيسي، ومن المقرر أن تنتهي في نهاية مارس/ آذار 2022. وقد غطت دورة الدفع 10 1،426،761 أسرة عبر 333 مديرية في اليمن، وشملت 55 بالمائة زيادة تكميلية لمبلغ الإعانة العادية. وبدأت عملية إضافة المبالغ التكميلية للإعانات في دورة الدفع 8 للتعويض مؤقتًا عن بعض الخسائر في القيمة الحقيقية لميزة التحويل النقدي غير المشروط (UCT)، وكذلك التعامل مع أزمة فيروس كورونا، خاصة منذ منتصف عام 2020. ومَوَلت وفورات من مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمات (ECRP) الإعانات التكميلية في دورة الدفع 10، ومن خلال مساهمة مباشرة لليونيسف من صندوق الإغاثة من المجاعة. لحماية القيمة الشرائية لإعانات التحويلات النقدية غير المشروطة بشكل أكثر استدامة، ولجعلها متعادلة بين الشمال والجنوب، نُفِذت إستراتيجية جديدة لسعر صرف العملات الاجنبية (FOREX)، أقرها البنك، في دورة الدفع 10، مع تحديد القيمة

[6] تقرير التنمية في العالم 2011 (البنك الدولي 2010)، بوفينيك وآخرون. (2012)، جوستينو 2018.

[7] وفقًا لأحدث تقديرات عام 2020 (تقديرات منظمة العمل الدولية المستندة إلى نماذج مؤشرات التنمية العالمية (WDI))، تبلغ مشاركة الإناث في القوى العاملة (من النساء في سن العمل من سن 15 إلى 64 عامًا) 6 بالمائة مقارنة بمعدل مشاركة الذكور بنسبة 72 بالمائة (من الرجال في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا).

بالدولار لمبلغ الإعانة، وتحويله إلى ريال بمعدلات السوق السائدة في الشمال والجنوب. وغطت دورة الدفع 11 1،429،568 أسرة وشملت 55 بالمائة زيادة في نسبة المنفعة، ممولة من خلال مساهمة مباشرة إلى اليونيسف من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO). وستشمل دورة الدفع 12 أيضًا زيادة بنسبة 55 في المائة من مبلغ الإعانة تمول من وفورات مخصصات دورة التمويل 19 الخاصة بمؤسسة الإنماء الدولية المرصودة للمشروع، وسيدخل المزيد من التحسينات على استراتيجية التداول بالعملات. لقد تعاقدت اليونيسف تدريجياً على تنفيذ أنشطة المشروع مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، بدءاً بأنشطة التيسير في الشمال في دورة الدفع 10 (الممتدة إلى الجنوب في دورة الدفع 11)، واستمراراً في تلقي التظلمات من خلال (مركز الاتصال) في دورة الدفع 11.[8]

9. **يُنَفِذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكون الفرعي 2.1 (النقد مقابل الغذاء)** بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية. يوفر هذا المكون الدعم النقدي، والتثقيف الصحي والغذائي، وخدمات الإحالة بشأن سوء التغذية للنساء والأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية. تم الالتزام بمبلغ 9.2 مليون دولار أمريكي من أموال المشاريع لتنفيذ حوالي 22 مشروعًا فرعيًا مجتمعيًا في ست مديريات ذات مستويات عالية من سوء التغذية. وتلقت 22،694 أسرة (بما في ذلك 24،036 امرأة و28،843 طفل) مساعدة نقدية لمدة ثلاثة أشهر، وبدأت في الاستفادة من جلسات التوعية التغذوية. وتشمل هذه الأسر 2529 أسرة مؤهلة من صندوق الرعاية الاجتماعية (SWF) وكذلك 7.1 في المائة من النساء ذوات الإعاقة و11.2 في المائة من النازحين داخليًا. وحددت الدراسة الاستقصائية التي أجراها الصندوق الاجتماعي للتنمية على الأسر حتى الآن 23000 امرأة مؤهلة في منطقتين (بما في ذلك 11 نازحة) و2.4 في المائة من الأمهات ذوات الإعاقة. وبالمثل، تلقت حوالي 484 امرأة تدريبًا وحصلن على وظائف كعاملات مجتمعيات لتوفير التثقيف الصحي والغذائي للنساء المستفيدات، وإحالة حالات سوء التغذية إلى المرافق الصحية لتلقي العلاج. ويكمن التحدي الرئيسي في إطار هذا المكون الفرعي في عدد النساء اللائي وُجِدَ أنهن بأمس الحاجة لمثل هذه الخدمات (حتى الآن 23000) يتجاوز موارد المشروع (المرصودة في الميزانية لتغطية 21000 امرأة). ومن المتوقع أن يساعد التمويل في إطار التمويل الإضافي المقترح، وكذلك التمويل المباشر من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في سد هذه الفجوة.

10. **يُنَفِذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكون 2 (الأعمال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية)** بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، حيث أنفقَ مبلغ إجمالي قدره 30.97 مليون دولار أمريكي حتى الآن من المبلغ المخصص وقدره 91.4 مليون دولار أمريكي. ودخل المشروع حيز التنفيذ في إطار هذا المكون، وبعد موافقة البنك على أدوات الإطار البيئي والاجتماعي ذات الصلة في أغسطس/ آب 2021، تم إعداد وتقديم ما مجموعه 32 خطة إدارة بيئية واجتماعية إلى البنك (15 في إطار المكون الفرعي لمشروع الأشغال العامة و 17 في إطار المكون الفرعي للصندوق الاجتماعي للتنمية) لتغطي 221 مشروعًا فرعيًا في 333 مديرية في اليمن. كان التحدي الرئيسي في تنفيذ المشاريع الفرعية هو التأخير في إعداد ومراجعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة والموافقة عليها. ويعمل البنك بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين لمعالجة هذه المشكلة من خلال تبسيط وتسريع عملية الموافقة لتجنب المزيد من التأخير في التنفيذ.

11. **يوفر المكون الفرعي 1.2 (النقد مقابل العمل)**، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، الدعم للمجتمعات الفقيرة لبناء/ إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ذات الصلة بالأمن الغذائي وسوء التغذية (مثل الأراضي الزراعية وأنظمة الري وخدمات المياه والصرف الصحي والطرق الريفية) باستخدام العمالة من المجتمعات المستفيدة. لقد حدد البرنامج- حتى الآن ما مجموعه 85 مشروعًا فرعيًا بقيمة 11.2 مليون دولار أمريكي بعد الانتهاء من التقييمات الميدانية ومشاركة المجتمع. بدأ تنفيذ مشروعين فرعيين بقيمة (0.5 مليون دولار أمريكي) في أكتوبر/ تشرين أول 2021، بينما يجري حاليًا إطلاق 37 مشروعًا فرعيًا بقيمة 5.2 مليون دولار أمريكي.

12. **يوفر المكون الفرعي 2.2 (أصول المجتمع)**، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج الأشغال العامة، الدعم للمجتمعات الفقيرة لبناء/ إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ذات الصلة بالأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال المقاولين، واستخدام العمالة من نفس المجتمعات، وفي أماكن أخرى. لقد حدد البرنامج 182 مشروعًا فرعيًا بقيمة 11.8 مليون دولار أمريكي. وجرى التعاقد حتى الآن على 97 مشروعًا فرعيًا بقيمة (7.4 مليون دولار أمريكي)، 69 منها قيد التنفيذ، وجرى الانتهاء من مشروع فرعي واحد. أنتج هذا المكون الفرعي، حتى الآن، 22200 يوم عمل. كان التحدي الرئيسي في تنفيذ هذا المكون الفرعي هو تصعيد الصراع البري في بعض المناطق، بما في ذلك مأرب وشبوة والجوف والبيضاء وأبين، مما حال دون وصول المشروع إليها.

13. المكون الفرعي 3.2 (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع برنامج ضمان القروض اليمني (YLG)، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEPS)، ووحدة تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (SMED). ويقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تشارك في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها من خلال المنح المستهدفة والمساعدة الفنية، فضلاً عن زيادة فرص الحصول على التمويل. وأنهى الصندوق الاجتماعي للتنمية- في إطار هذا المكون الفرعي- اتفاقية المنحة الفرعية مع برنامج ضمان القروض اليمني، وصرف ما مجموعه 2 مليون دولار أمريكي. وقام برنامج ضمان القروض اليمني بدوره بتوقيع اتفاقيات مع بنكين، وهو في طور التوقيع مع بنك ثالث. واستفادت 14 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم تشارك في إنتاج الغذاء من دعم برنامج ضمان القروض اليمني، ومن المتوقع أن يصل الدعم إلى حوالي 1200 شركة بحلول نهاية مارس/ آذار 2022. وأجرت وكالة

[8] وقعت اليونيسف- في 1 يونيو/ حزيران 2021- اتفاقية تعاون برنامجي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية تحدد فيها العلاقة بين الطرفين والمسؤوليات والإجراءات، الشروط والأحكام خاصة، وحفظ السجلات والتقدم المحرز والتقرير المالي.

تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر تقييمًا سريعًا لأكثر من 70 جهة فاعلة في سلسلة القيمة في السوق، وشكلت خمس لجان مجتمعية في ثلاث محافظات، ونَفَّذت ورش عمل للتوعية والربط. وأنهت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر دراسات استقصائية انتقائية لحوالي 440 مزارعًا وصيادًا في حضرموت وتعز. وقدمت، حتى الآن، الدعم إلى 238 شركة صغيرة ومتوسطة (100 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، و130 صيادًا، وثمانية عوامل تمكين لسلسلة التوريد) من بين 1630 شركة صغيرة ومتوسطة مستهدفة.

14. **يهدف التمويل الإضافي المقترح (AF) إلى الحفاظ على أثر المشروع الرئيسي وتوسيع نطاقه استجابةً لتدهور حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.** ستمول مؤسسة الإنماء الدولية التمويل الإضافي المقترح بمنحة تعادل 300 مليون دولار أمريكي من المخصصات الوطنية على أساس الأداء (PBA) لليمن. سيواصل التمويل الإضافي تقديم الإغاثة الفورية جراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع زيادة القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المستقبل. ومع ذلك، لزيادة أثر المشروع، سيهدف التمويل الإضافي إلى تجميع التدخلات المركزة جغرافيًا وتوجيه تلك الحزم إلى المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وهذا يتماشى مع نهج البنك للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والذي تم تلخيصه أدناه. تتبع التدخلات المركزة جغرافيًا منهجيات استهداف مختلفة وهناك القليل من التنسيق بينها حيث تسير هذه التدخلات عكس المشروع الأصلي والمشروعات الأخرى ذات الصلة. وسيواصل التمويل الإضافي جهوده لحماية القيمة الشرائية للإعانات المتأتية من التحويلات النقدية غير المشروطة، بما في ذلك من خلال إدخال تحسينات على استراتيجية تداول العملات (الفوركس) لزيادة مبلغ الإعانة بالريال اليمني. وتستند التحسينات في منهجية صرف العملات إلى الدروس المستفادة من دورة الدفع 11 حول كيفية الحصول على أسعار الصرف المستخدمة للمدفوعات في الشمال والجنوب في أقرب وقت ممكن من أسعار السوق السائدة. وسيواصل البنك أيضًا محاولة حشد موارد المانحين لتمويل الإعانات التكميلية، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني متعدد المانحين في لليمن. وسيواصل التمويل الإضافي جهوده لتعزيز قدرة ودور المؤسسات الوطنية لتقديم الدعم.

15. **يقدم البنك منهجية " الدعم المستمر" للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن، حيث سيبدأ التمويل الإضافي المقترح تنفيذه بالتنسيق مع العمليات الأخرى.** يركز دعم المانحين بشكل كبير على دعم الاستهلاك من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية. وغالبًا ما يكون الدعم قصير الأجل ونادرًا ما يتم استكماله بتدخلات لزيادة القدرة على الصمود على المدى الطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تفشل التدخلات في أن يكون لها تأثير يتجاوز فترة الدعم، ولا تساعد في منع الأزمات الغذائية اللاحقة. يجب استكمال هذه الجهود بشكل مثالي بتدخلات تزيد من القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بينما ينبغي الاستمرار في تلبية الاحتياجات العاجلة (من خلال التحويلات النقدية، والمساعدة الغذائية، وعلاج سوء التغذية). قد تشمل منهجية "استمرارية الدعم" بناء الأصول المجتمعية ذات الصلة، وزيادة الإنتاج المحلي للأغذية وتوزيعها، فضلاً عن الاستثمارات في خدمات صحة الأم والطفل وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه حزم الدعم هذه متاحة بشكل مثالي أينما كانت هناك حاجة إليها، إلا أن الأولوية ستعطى للمناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وحالات سوء التغذية.[9] على الرغم من أن البنك يعمل على تعزيز الدعم من الجهات المانحة الأخرى، إلا أنه سيبدأ في تنفيذ حزم التدخلات المركزة جغرافيًا والمدعومة في إطار مشروعاته، بما في ذلك التمويل الإضافي المقترح، واستجابة الأمن الغذائي في اليمن، ومشروع مواجهة انعدام الامن الغذائي والصمود امامه في اليمن (P176129) (YFSRSP)، والمشروع الطارئ لرأس المال البشري (P176570). سيتم توضيح هذه المنهجية في مذكرة المشاركة القطرية المرتقبة (CEN) لليمن للسنة المالية 22-23.

16. **سيواصل التمويل الإضافي جهوده لتعزيز قدرة ودور المؤسسات المحلية.** سيُنفِذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف أنشطة المشروع- بموجب التمويل الإضافي المقترح- بالشراكة مع المؤسسات المحلية (كشركاء منفذين)، وتحديداً الصندوق الاجتماعي للتنمية[10] وبرنامج الأشغال العامة، حيث سينفذ هذان الأخيران أجزاء من المشروع تحت إشراف وكالات الأمم المتحدة. وتعتمد هذه المنهجية على الشراكة الناجحة بين اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك ليتمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية من تنفيذ الوظائف ذات الصلة بناءً على التحويلات النقدية غير المشروطة التي كانت تنفذها اليونيسف سابقًا إما بشكل مباشر أو من خلال جهات تجارية خارجية بائعة للخدمات. سيكون هناك تعزيز لهذه الشراكة في إطار التمويل الإضافي. وسترتكز الشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتحويلات النقدية غير المشروطة تدريجيًا، بعد إجراء تقييمات الجاهزية والمخاطر وبناء القدرات، بطريقة تهدف إلى تقليل أي تعطيل للبرنامج، وبالتشاور مع السلطات المحلية،[11] ولا تستبعد النية من تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية في النهاية عندما تسمح الظروف بذلك. وتعتبر هذه العملية جزءًا من منهجية أوسع للبنك، حيث سيتم توضيحها بشكل أكبر في مذكرة المشاركة القُطرية المرتقبة لليمن، من أجل زيادة دور المؤسسات المحلية تدريجياً في تنفيذ المشروع. سيواصل التمويل الإضافي أيضًا توفير بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وسيعزز المشاركة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة، لا سيما في مجالات التيسير

[9] لا يوجد هناك حاجة إلى تضمين نفس التدخلات في الحزم في كل مكان. يمكن أيضًا تحديد الحزم حسب مستوى الأسرة داخل المناطق الجغرافية المستهدفة (على سبيل المثال، النقد مقابل الغذاء وعلاج سوء التغذية، متبوعًا بدعم نفس الأسر لزراعة الأطعمة المغذية وتحضيرها).

[10] المؤسسات التابعة هي كالآتي: برنامج ضمان القروض اليمني (YLG)، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEPs)، وحدة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (SMED).

[11] بما في ذلك صندوق الرعاية الاجتماعية (SWF) - المؤسسة الحكومية التي نفذت برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة قبل حدوث الصراع.

وحل التظلمات. وسيواصل البنك الدعوة إلى توفير موارد إضافية من المانحين لدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، بما في ذلك تمويل بعض البرامج نفسها المدعومة في إطار التمويل الإضافي والمشروعات الأخرى التي يمولها البنك.

17. **يتماشى التمويل الإضافي مع الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي (WBG) على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.** سيستمر التمويل الإضافي في تقديم الدعم والحماية للأسر اليمنية التي يتعرض أمنها الغذائي للخطر بسبب الصراع، وجائحة فيروس كورونا، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ. يتماشى المشروع- على هذا النحو- مع هدف مجموعة البنك الدولي المزدوج والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، والذي يُقاس على أنه دخل أدنى نسبة من السكان في أي بلد وهو ما يمثل 40 في المائة، وبطريقة مستدامة. يساهم المشروع أيضًا في الاستراتيجية الموسعة لمجموعة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، بما في ذلك ركائزها المتعلقة بتجديد العقد الاجتماعي، والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الناجمة عن النزوح الداخلي/ اللاجئين، والتركيز على رأس المال البشري. كما أنه يساهم في أهداف مذكرة المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي (CEN) للسنة المالية 2020-2021 المتمثلة في توسيع نطاق الدعم لسبل العيش، ورأس المال البشري، والانتعاش الاقتصادي الأساسي، بالإضافة إلى أحد المجالين في إطار مذكرة المشاركة القُطرية المقبلة للسنوات المالية 22-23: تعزيز الأمن الغذائي، المنعة، وفرص كسب العيش من خلال ''استمرارية الدعم''. علاوة على ذلك، يتماشى المشروع مع استراتيجية النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (السنة المالية 2016-2023) (التقرير رقم 102114)، ويساهم في ثلاثة من ركائزه الأربعة الآتية: (1) التركيز على معالجة سوء التغذية بين النساء المتأثرات من الأوضاع السائدة (الحوامل وأمهات الأطفال دون سن الخامسة) مما يساهم في الركيزة الأولى لتحسين نتائج التنمية البشرية، (2) زيادة فرص إدرار الدخل للمرأة من خلال برامج النقد مقابل العمل، والنقد مقابل الغذاء التي تساهم في الركيزة الثانية المتمثلة في خلق وظائف أكثر وأفضل،[12] (3) زيادة الفرص المتاحة أمام سيدات الأعمال للوصول إلى الخدمات المالية مما يساهم في الركيزة الثالثة المتمثلة في إزالة الحواجز التي تحول دون ملكية المرأة للأصول والسيطرة عليها.

18. **يفي المشروع بالمعايير التي بموجبها يمكن لمؤسسة الإنماء الدولية أن تمول بشكل مباشر أطرافًا ثالثة من خلال** دورة التمويل 19 الخاصة بمؤسسة الإنماء الدولية **(IDA19)- منهجية مخصصات المحافظة على استمرارية النشاط خلال الصراع (RECA).**[13] سيستند المشروع إلى خطة الاستجابة لحالات الطوارئ التي تمولها المؤسسة الإنمائية الدولية، وهدف المشروع الرئيسي المتمثل في تقديم الدعم للفئات السكانية المتأثرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية نتيجة جائحة فيروس كورونا والصراع الدائر، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ. ويتحقق ذلك، على وجه التحديد، من خلال معايير القيمة المضافة التي أظهرتها المؤسسة الإنمائية الدولية، حيث ستعمل الأنشطة التي يدعمها المشروع على الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية في اليمن بعد التشرذم السياسي وتعليق البرامج التي تمولها الحكومة. سيستمر المشروع على هذا النحو في تقديم التحويلات النقدية غير المشروطة إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة في قائمة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية، والذي تم إيقافه في عام 2015. وفيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بتعزيز الأنظمة المحلية، يسعى المشروع إلى تعزيز بشكل كبير قدرة ودور المؤسسات الوطنية، ولا سيما الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. أخيرًا، فيما يتعلق بالمعايير التي تركز على الاهتمام بالاستدامة، سيدعم المشروع استراتيجية البنك الدولي لزيادة الاعتماد تدريجياً على المؤسسات الوطنية لتقديم دعم المؤسسة الإنمائية الدولية لليمن. كما يعقد البنك الاجتماعات مع المانحين الآخرين للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ويدعوهم لحشد دعم إضافي يتجاوز الدعم الذي تقدمه المؤسسة الإنمائية الدولية، ودعم مشاركتهم طويلة الأجل كمؤسسات التنمية المحلية وتعزيز الاستدامة. كما دعم البنك تطوير الخطة الثالثة للاستجابة للأزمات التي وضعها الصندوق الاجتماعي للتنمية لتحديد موقع الدور الاستراتيجي للصندوق لدعم التعافي على المدى الطويل في اليمن، بما في ذلك من خلال الشراكات مع مجموعة من شركاء التنمية.

19. **يعد المشروع جزءًا من حزمة استجابة المرحلة الثانية لمواجهة جائحة فيروس كورونا الذي تنفذه مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء فيروس كورونا.** تتماشى أنشطة المشروع مع ركيزتين من الركائز الأربع لورقة منهجية البنك الدولي للاستجابة للأزمات، إنقاذ الأرواح، وتوسيع نطاق التأثير والعودة إلى المسار الصحيح، التي وافق عليها مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي في 8 يونيو/ حزيران 2020،[14] وهي كالآتي: الركيزة 2، تركز على الاحتياجات الفورية والطارئة، من خلال توفير التحويلات النقدية الطارئة للأسر المتأثرة، (2) الركيزة 4: تعزيز مؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية وبناء نظام للتعامل مع الأزمات المستقبلية. يتماشى المشروع تمامًا مع المنصة البارزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة جائحة فيروس كورونا،

---

[12] يشير تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تأثير المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (ECRP) - الذي يستند إليه المشروع المقترح- كان له آثار إيجابية كبيرة على النساء بعد انتهاء المشروع. على سبيل المثال، استمرت جميع النساء في المشاريع التي تدعمها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر واللاتي يبلغ نسبتهن (99.5 في المائة) المدعومات من المشروع في نشاطهن في تربية الماشية مما أدى إلى زيادة كبيرة في الثروة الحيوانية (128 في المائة) في عام واحد، مما ساعدهن في نهاية المطاف على تحسين سبل عيشهن والحصول على أصول جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييمًا لتأثير أنشطة النقد مقابل العمل لتقديم رؤى حول تأثير قابلية النساء للتوظيف على المدى الطويل في إطار البرنامج. وتعتبر النتائج وشيكة التحقق.

[13] البنك الدولي، تقرير مسؤولون الحكومات المانحة لدورة التمويل 19 الخاصة بتجديد موارد مؤسسة الإنماء الدولية، الملحق 3، الفقرة 10، الصفحة 102.

[14] مجموعة البنك الدولي. 2020. إنقاذ الأرواح، وتوسيع نطاق التأثير والعودة إلى المسار الصحيح: ورقة منهجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أزمة جائحة فيروس كورونا. واشنطن العاصمة. للرجوع للرابط اضغط هنا.

حيث يستخدمها البنك الدولي لحشد وتنسيق دعم المانحين لليمنيين المتأثرين جراء الصراع. كما يدعم نموذج المشاركة الجديد الناشئ للبنك الدولي في اليمن حيث تُمنح المؤسسات الوطنية دورًا أكبر. أخيرًا، يتماشى المشروع أيضًا مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع الهشاشة والصراع والعنف (2020-2025)، وتحديداً الركيزة 2 التي تتمحور حول الاستمرار في المشاركة أثناء الصراع القائم والأزمات للحفاظ على مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، وحماية المؤسسات الأساسية، وبناء المنعة، والجاهزية للتعافي في المستقبل. سيكون تصميم التدخلات متسقًا مع الجهود الأوسع للبنك الدولي لبناء أنظمة غذائية أقوى في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف على النحو المبين في ورقة مستقبل سياسة الغذاء التي نُشرت مؤخرًا.[15] ويشمل ذلك- على وجه الخصوص- التركيز على أفضل الممارسات للبقاء في حالة من الاستمرارية في تنفيذ النشاطات في حالات الصراع والأزمات من خلال تعظيم نقاط الدخول إلى النظام الغذائي مثل تحسين عملية توزيع الأغذية، وتعزيز التغذية وكذلك استعادة الأصول الإنتاجية.

ثانيًا. وصف التمويل الإضافي

20. على غرار المشروع الرئيسي، يطبق التمويل الإضافي المقترح الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة تمويل المشروع الاستثماري (IPF) (المشاريع في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو تلك التي تواجه قيود مفروضة على قدراتها). يتم تفعيل الأهمية الخاصة للفقرة 12 من القسم الثالث من السياسة المذكورة بناءً على الحاجة الملحة الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا، وطلبًا للمساعدة في جميع أنحاء العالم في ديسمبر/ كانون أول 2019، فضلاً عن الصراع المستمر إلى جانب انعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، والعوائق أمام تسليم الغذاء والوقود، والانهيار الاقتصادي، حيث أدى كل ذلك أدى إلى حالة من الضائقة الاقتصادية والمعاناة الاجتماعية الشديدتان.

21. التغييرات المقترحة في إطار التمويل الإضافي. ستقدم الجهة المعنية المراجعات التالية في إطار التمويل الإضافي المقترح، وإعادة الهيكلة حسب الآتي: (1) مراجعة الهدف الإنمائي للمشروع والمستوى المتوسط لزيادة الأهداف ذات الصلة، (2) إعادة تنظيم وتنقيح مكونات المشروع على النحو التالي من أجل غايات التبسيط: (أ) نقل المكون الفرعي 2.1 إلى المكون 2 (كمكون فرعي 1.2)، (ب) سيتم تغيير اسم المكون 1 (حاليًا ''التحويلات النقدية'') إلى ''التحويلات النقدية غير المشروطة''، (ج) تغيير اسم المكون 2 (حاليًا ''الأعمال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية'') إلى ''الدعم الذي يركز على المنطقة الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية''، (د) زيادة مخصصات المكون 1 بمقدار 182 مليون دولار أمريكي، (هـ) ستتم زيادة مخصصات المكون 2 بمقدار 99.2 مليون دولار أمريكي، (و) استحداث مؤشرين جديدين للمستوى المتوسط يتعلقان بالتجميع الجغرافي للتدخلات في إطار المكون 2 في إطار النتائج، (ز) ستتم زيادة مخصصات المكون 3 بمقدار 18.8 مليون دولار أمريكي. (3) سيكون هناك تمديد لتاريخ إنهاء المشروع لمدة عامين إضافيين، من 30 ديسمبر/ كانون أول 2022 إلى 31 ديسمبر/ كانون أول 2024، ليعكس ذلك فترة التنفيذ المحددة، وتعويض التأخيرات الناجمة عن إعداد وإجازة أدوات الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF)، وللمواءمة مع تاريخ إنهاء التمويل الإضافي.

أ. الهدف الإنمائي للمشروع

22. يعتبرُ الهدف الإنمائي للمشروع ''توفيرًا للتحويلات النقدية، والتوظيف المؤقت، وزيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من فيروس كورونا، والصراع، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ، وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية''. ليس من المتوخى أن يكون هناك إجراء على مراجعات الهدف الإنمائي للمشروع بموجب التمويل الإضافي المقترح.

ب. مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

23. ستراقب الجهة المسؤولة الهدف الإنمائي للمشروع من خلال نفس مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع، كما هو الحال في المشروع الرئيسي، بينما ستتم مراجعة (زيادة) أهداف المؤشرات لتعكس الزيادة في المبالغ المخصصة عبر مكونات المشروع (إرجع إلى إطار النتائج للحصول على التفاصيل). وسيُضاف مؤشرين وسيطين جديدين يتعلقان بالتجميع الجغرافي للتدخلات والأثر المرتبط بها (إرجع إلى إطار النتائج للحصول على التفاصيل).

ج. مكونات وتكاليف المشروع

24. سينقل المكون الفرعي 1.2 إلى المكون 2- في إطار التمويل الإضافي المقترح- باعتباره المكون الفرعي 1.2. نتيجة لهذا التغيير والتجميع الجغرافي للتدخلات في إطار المكون 2 المنقح، وسيعاد تسمية المكون 1 (حاليًا ''التحويلات النقدية'') ليصبح تحت مسمى ''التحويلات النقدية

[15] تاونسند، روبرت؛ فيرنر، دورتي؛ أدوبي، أبيمبولا؛ سان جيور، جان؛ لياو، إيزابيلا؛ يورغنليمك، أرمين؛ روبرتسون، تيم؛ وليامز، ميليسا؛ دي برينوف، فلور؛ جوناسوفا، ماركيتا؛ كارمايكل، زكاري. 2021. مستقبل الغذاء: بناء نظم غذائية أقوى في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36497.

غير المشروطة''، بينما سيعاد تسمية المكون 2 (حاليًا ''الأشغال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية'') ليصبح تحت مسمى ''الحزم المركزة جغرافيا للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية''. أما عن التمويل الإضافي- وكما هو الحال في المشروع الرئيسي، فإنه سيشمل المكون 3: دعم المشروع وتخطيطه وتقييمه وإدارته؛ والمكون 4: مكون الاستجابة لحالات الطوارئ (CERC). ويرد أدناه وصف موجز للمكونات، فضلا عن تكاليف المكونات المنقحة (الجدول 1). وسيكون هناك مزيد من التفاصيل أيضًا في وثيقة تقييم المشروع الخاصة بالمشروع الرئيسي (رقم التقرير PAD3894).

الجدول 1: مكونات المشروع المنقحة

المكون (التمويل الأصلي)	المكونات المقترحة المنقحة (التمويل الإضافي)	المخصصات الأصلية (التمويل الأصلي) (مليون دولار أمريكي)	مخصصات التمويل الإضافي (مليون دولار أمريكي)	إجمالي المخصصات الخاضعة للمراجعة (مليون دولار أمريكي)
المكون 1: التحويلات النقدية	**المكون 1: التحويلات النقدية غير المشروطة**	**152.00**	**182.00**	**334.00**
المكون الفرعي 1.1: التحويلات النقدية غير المشروطة	المكون الفرعي 1.1: التحويلات النقدية غير المشروطة	135.00	182.00	317.00
المكون الفرعي 2.1ء: النقد مقابل الغذاء	(انتقل إلى المكون 2)	17.00	غير متوفر	غير متوفر
المكون 2: الأشغال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية	**المكون 2: دعم يركز على المناطق الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية**	**38.40**	**99.20**	**137.60**
المكون الفرعي 1.2: النقد مقابل العمل	المكون الفرعي 1.2: النقد مقابل الغذاء	17.00	32.00	49.00
المكون الفرعي 2.2: أصول المجتمع	المكون الفرعي 2.2: النقد مقابل العمل	15.70	27.60	43.30
المكون الفرعي 3.2: الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء	المكون الفرعي 3.2: أصول المجتمع	15.70	27.60	43.30
	المكون الفرعي 4.2: الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء	7.00	12.00	19.00
المكون 3: دعم المشروع والتخطيط والتقييم والإدارة	**المكون 3: دعم المشروع والتخطيط والتقييم والإدارة**	**13.50**	**18.80**	**32.30**
المكون الفرعي 1.3: اليونيسف	المكون الفرعي 1.3: اليونيسف	7.50	10.00	17.50
المكون الفرعي 2.3: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المكون الفرعي 2.3: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	6.00	8.80	14.80
المكون 4: الاستجابة لحالات الطوارئ	**المكون 4: الاستجابة لحالات الطوارئ**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
الإجمالي		203.90	300.00	503.00

25. **يعتمد التمويل الإضافي المقترح على المشروع الرئيسي لتقديم الدعم المعزز لليمنيين المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.** سيستمر المشروع في تقديم التحويلات النقدية للأسر المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وأنواع الحرمان الأخرى، من خلال التحويلات النقدية غير المشروطة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية في جميع المديريات في اليمن (المكون 1)، وكذلك النقد مقابل الغذاء (CfN) للأسر التي لديها أمهات و/ أو أطفال معرضين لخطر سوء التغذية في مجتمعات مختارة (المكون الفرعي 1.2) - يُستَكمَل الدعم النقدي في إطار المكون الفرعي (النقد مقابل الغذاء) بالتثقيف الصحي والتغذوي، وإحالة حالات سوء التغذية إلى المرافق الصحية. سيواصل التمويل الإضافي الانخراط مع المجتمعات المختارة لتوفير فرص عمل مؤقتة لبناء أصول مجتمعية قيمة للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المكونان الفرعيان 2.2 و3.2). وسيواصل التمويل الإضافي أيضًا دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة والمُشاركَة في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها في مناطق جغرافية مختارة (المكونات الفرعية 4.2). وعلى أية حال، سيجمع التمويل الإضافي التدخلات ذات التركيز الجغرافي التي

توفر الإغاثة الفورية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المكون الفرعي 1.2) مع التدخلات التي تزيد القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المستقبل (المكونات الفرعية 2.2 و3.2 و4.2) في نفس المجتمعات المستهدفة وذلك من أجل زيادة الأثر المتوخى. أخيرًا، ستشمل تدخلات المشروع- على غرار المشروع الرئيسي- تدابير للتعامل مع جائحة فيروس كورونا.

26. **ستساعد التحويلات النقدية الأسر المستفيدة في التعامل مع التأثيرات المناخية المعاكسة- على المديين القصير والطويل.** وتتحمل معظم الأسر المستفيدة من الدعم النقدي في إطار المشروع بالفعل وطأة الآثار المناخية السلبية. وينطبق هذا بشكل خاص على الأسر الريفية المتضررة من تدهور الأراضي، والنقص في إمدادات المياه، وانخفاض الدخل وفرص كسب العيش، وزيادة أسعار الغذاء والمياه. توفر التحويلات النقدية إغاثة قصيرة الأجل للأسر المتأثرة بمثل هذه الضغوط المناخية، وتساعد في بناء قدرتها على الصمود على المدى الطويل ضد الصدمات البيئية المماثلة، سواء كانت في شكل حالات تفشي أمراض أو مخاطر مناخية. ويعتبرُ الحصول على الخدمات الصحية والتغذية الكافية من فوائد زيادة القدرة على المرونة قصيرة المدى لهذه التحويلات النقدية التي ستزيد الصمود على المدى الطويل، لا سيما للأطفال والنساء في الأسر المستفيدة.
27. **توفر التحويلات النقدية موارد للمستفيدين للوصول إلى الخدمات الصحية التي قد تقصر عن بلوغ هدفها بخلاف ذلك، على سبيل المثال، للحالات المزمنة، مما يسمح للمستفيدين بتحسين صحتهم الأساسية وعلاج أمراضهم واحتوائها، وبالتالي زيادة قدرتهم على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.** كما أنهم سيفتحون سبل الوصول للمدخرات الصحية في المستقبل، حيث يكون هناك إمكانية لمعالجة الأمراض أو خفض شدتها، وإطلاق العنان لموارد مالية مستقبلية كان من الممكن أن يتم الالتزام بها للحفاظ على الصحة، وتعزيز المرونة بشكل أكبر. وستجعل هذه التحويلات النقدية، جنبًا إلى جنب مع خدمات الصحة والتغذية، الأطفال أكثر قدرة على الصمود، لأنها تضمن التغذية الكافية والخدمات الطبية لمنع سوء التغذية، الذي يُعرف أنه يسبب أضرارًا لا يمكن تفاديها للصحة والقدرات المعرفية، والآفاق الاقتصادية على المدى الطويل. ولدى هذه الأنشطة في إطار هذا المكون أيضًا القدرة على تقليل الضغط للانخراط في آليات المواجهة التي تضعف القدرة على التكيف على المدى الطويل مع تغير المناخ، والمخاطر الأخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي. وسيعمل المشروع أيضًا على تعزيز الأنظمة الوطنية لتعزيز الاستجابة للصدمات، بما في ذلك الصدمات الناتجة عن تغير المناخ على المدى الطويل.
28. **المكون الأول: التحويلات النقدية غير المشروطة (182 مليون دولار أمريكي).** يهدف هذا المكون إلى تمويل أربع جولات من التحويلات النقدية غير المشروطة للأسر المدرجة في قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية. وستُنَفِذه اليونيسف من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبمشاركة معززة من صندوق الرعاية الاجتماعية. إن المستفيدون في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية (1.5 مليون أسرة، تمثل حوالي 9.35 مليون فرد) هم أولئك الذين تم تحديدهم قبل الصراع بناءً على مزيج من استهداف الفقر - باستخدام اختبار القدرة المالية بالوسائل غير المباشرة (PMT) - والاستهداف الفئوي - كبار السن، الإناث، الأسر المعيلة والأيتام والمعوقون. وتغطي قائمة المستفيدين الأسر في جميع المديريات في جميع أنحاء اليمن وتحققت اليونيسف من هويات المستفيدين عند توليها مسؤولية تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في عام 2017. وسيواصل المشروع جهوده للوصول إلى جميع الأسر في قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية - وعادةً ما يصل المشروع (بالإضافة إلى مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة) حتى الآن بحد أقصى حوالي 1.43 مليون أسرة في كل دورة دفع. تقوم اليونيسف بمراجعة قائمة المستفيدين قبل كل دورة دفع، حيث يُسجل بعض المستفيدين كمتوفين بينما لم يتقدم آخرون للمطالبة بتلقي إعاناتهم. وتشير التقديرات إلى أن العدد الفعلي للإدخالات الصحيحة في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية يبلغ حوالي 1.474 مليون. سيهدف التمويل الإضافي أيضًا إلى تحديث بعض معلومات المستفيدين الرئيسية، بما في ذلك التركيبة السكانية، وكذلك أرقام الهواتف المحمولة وبطاقات الهوية الشخصية - كلما كان ذلك ممكنًا- مما سيسهل رقمنة المدفوعات، وإمكانية التشغيل البيني للتحويلات النقدية غير المشروطة مع البرامج الأخرى في المستقبل.
29. **سيمول هذا المكون أيضًا التكاليف المرتبطة بتنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة بخلاف تلك التكاليف التي تمولها اليونيسف، والتي يتم تضمينها في المكون 3.** ويشمل ذلك الرسوم التي تفرضها وكالة الدفع وتكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية، بما في ذلك الآتي: (1) التيسير الميداني والتوعية والتواصل، (2) تلقي التظلمات والتعامل معها، (3) إدارة وكالات الدفع (حيثما وأينما تقرر التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل اليونيسف بالتشاور مع البنك الدولي).
30. **سيواصل التمويل الإضافي تنفيذ التدابير لحماية القيمة الشرائية لإعانات التحويلات النقدية غير المشروطة.** كان مبلغ الإعانة لأسرة معينة- حتى دورة الدفع 11- ثابتًا بالريال اليمني حسب مستويات ما قبل الصراع التي حددها صندوق الرعاية الاجتماعية، والتي تتراوح بين 3000 ريال يمني إلى 6000 ريال يمني للأسرة الواحدة، شهريًا، اعتمادًا على حجم الأسرة، وبمتوسط 5000 ريال يمني لكل أسرة شهريا. ومع ذلك، فإن القيمة الحقيقية لإعانات التحويلات النقدية غير المشروطة (UCT) آخذة في الانخفاض بمرور الوقت، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير، لا سيما في الجنوب اعتبارًا من منتصف عام 2020، حيث انخفضت قيمة الريال اليمني: لقد شكلت 5000 ريال يمني فقط 10 في المائة من الحد الأدنى/ سلة المواد الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة لكل عائلة مكونة من سبعة أفراد في أغسطس/ آب 2021 في الشمال، وسبعة بالمائة فقط في الجنوب، مقارنة بنسبة 42 بالمائة قبل الصراع. استجابة لذلك، وافق البنك الدولي على استراتيجية تداول العملات (الفوركس) الجديدة واعتمدتها اليونيسف خلال دورة الدفع 11، وحددت القيمة الدولارية لمبلغ الإعانة باستخدام معدل متفق عليه (540 ريالاً يمني لكل دولار أمريكي) وتحويله إلى ريال يمني بالأسعار التي جرى التفاوض عليها مع البنوك في الشمال والجنوب. وتمت مراجعة إستراتيجية تداول العملات لدورة الدفع 12 من أجل زيادة مبلغ الإعانة المدفوعة للأسر المستفيدة (انظر أدناه). للحصول على المزيد من الحماية للقيمة الشرائية لإعانات التحويلات النقدية غير المشروطة، وفر المشروع (من خلال التمويل الموازي أو المشترك أو مكاسب سعر الصرف)، مكاسب إضافية تصل إلى حوالي 50 في المائة من مبلغ الإعانة. تم دفع هذه المبالغ الإضافية على أساس استثنائي منذ تفشي مرض فيروس كورونا خلال دورة الدفع 8، واستمرت خلال

دورة الدفع 9 ودورة الدفع 10 ودورة الدفع 11. وستشمل دورة الدفع 12 أيضًا زيادة في الإعانة ممولة من مدخرات دورة التمويل التاسعة عشرة الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية في المشروع الرئيسي. وستُبذل جهود متواصلة لتعبئة موارد إضافية لزيادة الإعانات، مع إدارة التوقعات بين المستفيدين.

31. **سيكون هناك المزيد من التحسينات على إستراتيجية تداول العملات (الفوركس) لزيادة إعانات التحويلات النقدية غير المشروطة.** على الرغم من أن تنفيذ استراتيجية تداول العملات الجديدة في دورة الدفع 11 أدى إلى زيادة رضا المستفيدين بسبب زيادة الإعانات، إلا أن اليونيسف والبنك الدولي قد حددا عدد من أوجه القصور فيها. وكان السعر الذي تم التفاوض عليه في البداية مع وكالتي الدفع في الجنوب من خلال مزاد السوق أقل بكثير من سعر السوق (السعر الذي حددته جمعية الصرافين اليمنيين، YMEA)[16] في ذلك الوقت. وتمكنت اليونيسف في النهاية من التفاوض على معدل أعلى في الجنوب، لكن التجربة كشفت عن بعض القضايا الهيكلية. واستجابة لذلك، اتفقت اليونيسف والبنك الدولي على عدد من التدابير قصيرة ومتوسطة المدى لتحسين استراتيجية تداول العملات. وتشمل الإجراءات قصيرة الأجل ما يأتي: (1) ستُحَدَد الأسعار التي ستحول بها وكالات الدفع إعانات التحويلات النقدية غير المشروطة المحتسبة بالدولار الأمريكي إلى الريال اليمني في الجنوب والشمال قبل أسبوع واحد من بدء كل دورة دفع حسب أسعار جمعية الصرافين اليمنيين السائدة في الشمال والجنوب ناقص 3 في المائة (يُنَفَذ هذا الإجراء من دورة الدفع 13 فصاعدًا)، بما يتماشى مع مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن أسعار الصرف الأجنبي للشركاء المنفذين، والتي تم تطويرها بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين من الأمم المتحدة، (2) سيتم تسعير جميع تكاليف التشغيل المعقولة لتقديم التحويلات النقدية غير المشروطة بموجب رسوم وكالة الدفع (وليس وفقًا لأسعار الصرف) (في دورة الدفع 13 فصاعدًا)، (3) تسديد المبالغ التي لم تدفع بالريال اليمني من البنوك لأي في نهاية دورة الدفع السابقة (لاستخدامه في المدفوعات اللاحقة) (من دورة الدفع 12 فصاعدًا). وتشمل الإجراءات- التي ستنفذ بشكل تدريجي- السعي إلى زيادة عدد البنوك المشاركة كوكلاء دفع.

32. **تتضمن إستراتيجية تداول العملات المنقحة أيضًا تدابير متوسطة الأجل لزيادة تواتر دورات الدفع، وتقليل أخطاء الدفع، وتعزيز رضا المستفيدين.** تهدف اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية تدريجياً إلى توفير أربع دورات دفع في كل سنة تقويمية. لم يكن هذا التكرار في دورات الدفع ممكنًا حتى الآن، بسبب التأخير في تلقي تصاريح السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع (DFA)، بالإضافة إلى التعديلات اللوجستية استجابة لحالة الصراع المتطورة. في حين أن الحصول على الموافقات من السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع ووجود الصراع خارجة عن سيطرة المشروع، وتعمل اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية على تبسيط عمليات الموافقة والتنفيذ إلى أقصى حد ممكن. علاوة على ذلك، لتحسين رضا المستفيدين عن المدفوعات وتقليل الأخطاء، ستعمل اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية على المدفوعات الرقمية لزيادة فعالية التحويلات وتعزيز الشمول. يتلقى المستفيدين المدفوعات حاليًا في المواقع الثابتة والمتنقلة، والتي يتم تعديلها وفقًا للوضع الأمني،[17] وكذلك من خلال التواصل معهم (يتم تسليمها إلى المنازل للمستفيدين من ذوي القدرة المحدودة على الحركة، مثل كبار السن والمعاقين). ستُعِد اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية- في إطار التمويل الإضافي- دراسة جدوى للمدفوعات الرقمية، بما في ذلك المحافظ الإلكترونية (بما في ذلك كيفية التعامل مع قبول المستفيدين لهذه الآلية من عدمه) وستخضع هذه العملية للتجربة، وسيتم تعبئة موارد إضافية لتمويل هذا المشروع.

33. **المكون 2: حزم مركزة جغرافيا للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (99.2 مليون دولار أمريكي).** سيمول هذا المكون حزم التدخلات التي تركز على المنطقة الجغرافية والتي تجمع بين الإغاثة الفورية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المكون الفرعي 1.2 - النقد مقابل الغذاء)، مع التدخلات التي تزيد القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية في المستقبل، من خلال بناء الأصول المجتمعية ذات الصلة (المكونات الفرعية 2.2 - النقد مقابل العمل والمكون الفرعي 3.2 - أصول المجتمع)، ودعم إنتاج الغذاء المحلي وتوزيعه (المكون الفرعي 4.2). سيُنَفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المكون بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية (والمؤسسات التابعة له: برنامج ضمان القروض اليمني، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر)، ومشروع الأشغال العامة. سيتم تعزيز الحزم التي تركز على المنطقة الجغرافية بتدخلات من العمليات الأخرى ذات الصلة التي يمولها البنك. على سبيل المثال، ستتضمن التدخلات خدمات صحة الأم والطفل والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة لعلاج سوء التغذية والوقاية منه (بدعم من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن (YEHCP)، ومشروع مواجهة انعدام الأمن الغذائي والصمود أمامه في اليمن (YFSRSP))، ودعم المستفيدين من خلال مكون النقد مقابل الغذاء لزراعة وإعداد الأطعمة المغذية (YFSRSP)، ودعم بناء الأصول المجتمعية ذات الصلة (مشروع مواجهة انعدام الأمن الغذائي والصمود أمامه في اليمن)، مشروع ربط المناطق ووصلها مع بعضها- طرق القرى)، والاستثمارات الإنتاجية (مشروع مواجهة انعدام الأمن الغذائي والصمود أمامه في اليمن، مشروع مصايد الأسماك المرتقب).

34. **سيعتمد تنفيذ الحزم المركزة جغرافيا على منهجية استهداف منسقة. تستخدم التدخلات ذات التركيز الجغرافي في المشروع الرئيسي بالإضافة إلى المشاريع الأخرى ذات الصلة التي تعالج الأمن الغذائي وسوء التغذية مجموعة متنوعة من أساليب الاستهداف الجغرافي.** ستُجَمَع هذه التدخلات واستهدافها جغرافيًا- من الآن فصاعدًا- باستخدام منهجية مشتركة. أولاً، سيستخدم مقياس مركب يقيس انعدام الأمن الغذائي (حدوث

[16] أنشأت جمعية الصرافة اليمنية (ومقرها صنعاء) منصة (قناة على تطبيق Telegram) تنشر تحديثات يومية لأسعار الصرف في كل من الشمال والجنوب. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى هذه الأسعار للتفاوض بشأن أسعار الصرف مع البنوك المعنية وتحديد سعر الصرف الرسمي الشهري للأمم المتحدة.

[17] طورت اليونيسف أيضًا نظامًا لمراقبة الوضع الأمني في جميع مواقع الدفع من أجل تقييم سلامتها وتحديد مواقع دفع آمنة بديلة (حسب الحاجة).

نقص استهلاك الغذاء (IFC)) وسوء التغذية المزمن (معدلات توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة) على مستوى المنطقة كأساس للاستهداف الجغرافي.[18] وعلى الرغم من ضمان القبول السياسي، بيد أن الأموال ستخصص عبر أكبر عدد ممكن من المحافظات وفقًا لهذا النهج المشترك على مستوى المحافظات، وسيتم لاحقًا اختيار المديريات داخل كل محافظة للحصول على الدعم. وستدخل التدخلات الأخرى غير المصرفية في عملية اختيار المناطق أيضًا لتجنب الازدحام. أما عن داخل المديريات، ستصل الحزم إلى أكبر عدد ممكن من المجتمعات، وتحدد أولويات المجتمعات بناءً على البيانات الموجودة و/ أو التقييمات الجديدة. وستعتمد الاستثمارات الإنتاجية (على سبيل المثال، المكون الفرعي 4.2) أيضًا على تقييم الإمكانات الإنتاجية داخل المنطقة المستهدفة أو مجموعة المناطق المستهدفة (اعتمادًا على طبيعة الاستثمارات). كما سيعتمد الاستهداف الجغرافي لخدمات صحة الأم والطفل والنظافة الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة- للوقاية من سوء التغذية وعلاجه- على مدى توفر هذه الخدمات. سيتطلب تنفيذ الحزم أيضًا قابلية التشغيل البيني لنظام المعلومات الإدارية (MIS) عبر المشاريع.

35. ستعتمد التغطية الجغرافية ومحتوى الحزم أيضًا على مدى توفر التمويل. ولغرض تحديد النطاق الجغرافي للحزم- إلى أقصى حد ممكن- سيُنظر في التمويل من جميع المشاريع ذات الصلة معًا.[19] ونظرًا لأن التمويل المتاح للتدخلات المختلفة ليس هو نفسه، فلن تشمل الحزم نفس التدخلات في كل مكان. على سبيل المثال، نظرًا لأن برنامج النقد مقابل الغذاء ذو قدرة محدودة أكثر من تمويل الأعمال كثيفة العمالة، فإن المجتمعات الأكثر احتياجًا فقط هي التي ستحصل على تمويل برنامج النقد مقابل الغذاء، والأعمال كثيفة العمالة (إما النقد مقابل العمل أو الأصول المجتمعية) وبعض الدعم بموجب المكون الفرعي 4.2). يمكن أيضًا تجميع التدخلات على مستوى الأسرة، مثل تمويل النقد مقابل الغذاء، ودعم زراعة وإعداد الأطعمة المغذية. أخيرًا، يمكن أن تحدث التدخلات المجمعة- اعتمادًا على طبيعتها- في نفس الوقت أو بالتتابع. على سبيل المثال، سيتبع الدعم الأولي في حالات الطوارئ المقدم للأسر من برنامج تمويل النقد مقابل الغذاء دعمًا آخر أكثر استدامة لزراعة وتحضير الأطعمة المغذية.

36. يتمثل الخطر الرئيسي الذي يواجه تنفيذ هذه الحزم في التنسيق بين مختلف المشاريع التي يمولها البنك، حتى لو كانت آليات التنسيق محددة جيدًا. ستعتمد المشاريع منهجية تدريجية، حيث ستشمل الحزم في البداية التدخلات الجاهزة للتجميع، وتغطي أكبر عدد ممكن من المواقع كما يسمح التمويل في البداية بذلك، مع إضافة المزيد من التدخلات والمواقع لاحقًا كلما أمكن ذلك. ستكون هناك رقابة أيضًا على المجموعة الأولية من الحزم وتقييمها عن كثب لاستخلاص الدروس من المرحلة التالية.

37. **ستساعد الأعمال كثيفة العمالة والمدعومة بالمكونين الفرعيين 2.2 و3.2 على بناء القدرة على الصمود والتخفيف من تأثير الصدمات الناجمة عن تغير المناخ.** تعتبرُ اليمن واحدةً من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، وتتأثر بشكل متزايد بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. تتعرض المجتمعات، ولا سيما الأفقر منها، في المناطق الريفية، لخطر الفيضانات الحالية، والجفاف، وتدهور مواردها الطبيعية. وستسعى استثمارات المجتمع في الوقاية من الفيضانات، وإعادة تأهيل الأراضي، والحفاظ على المياه، إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالتالي، سوف يستفيد التمويل الإضافي من تجربة المشروع الرئيسي ومشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة، وسيسعى إلى توسيع أنشطة المجتمع لبناء مرونة المجتمع في مواجهة الصدمات من خلال استنباط المعرفة المتوفرة لدى المجتمعات حول كيفية التخفيف من هذه المخاطر من خلال تقنيات البناء وإدارة الموارد. علاوة على ذلك، ستسعى هذه المكونات الفرعية التي تدعم الاستثمارات المادية إلى دعم الآليات التي تعتمدها المجتمعات للتعامل مع الكوارث المتكررة: الفيضانات والجفاف والجراد.

المكون الفرعي 1.2: النقد مقابل الغذاء (32 مليون دولار أمريكي)

38. **سيمول هذا المكون الفرعي الدعم النقدي والخدمات التكميلية للأسر التي لديها أمهات وأطفال معرضون لخطر سوء التغذية في مجتمعات مختارة.** سيُنَفِذ الصندوق الاجتماعي للتنمية هذا المكون الفرعي. وسيستمر برنامج النقد مقابل الغذاء في إعطاء الأولوية لأسر صندوق الرعاية الاجتماعية التي تتلقى التحويلات النقدية غير المشروطة ولديها نساء حوامل/ مرضعات وأطفال دون سن الخامسة. كما سيدعم الأسر الأخرى (غير التابعة لصندوق الرعاية الاجتماعية) في المجتمعات المختارة حيث تعاني النساء الحوامل/ المرضعات أو أطفالهن دون سن الخامسة من سوء التغذية. كما سيمول المكون الفرعي التحويلات النقدية للأسر المستفيدة (الأمهات هن المتلقيات لهذه التحويلات) لمدة 12 شهرًا، وتشمل على

[18] يقيس مؤشر نقص استهلاك الغذاء سوء استهلاك الغذاء والحدية في مجال استهلاك الغذاء بناءً على درجة استهلاك الغذاء (FCS). لقد ثبت أن الهشاشة والصرف الصحي مقياسين جيدين للوصول إلى الغذاء، ويقترب مقياس نقص استهلاك الغذاء جيدًا من مقياس الفقر الغذائي القائم على الاستهلاك (المعيار الذهبي). ومع ذلك، فهو لا يعكس بشكل جيد سوء التغذية المزمن الناجم عن عدم الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي المناسبين. لهذا السبب، يتم الجمع بين نقص استهلاك الغذاء ومعدلات التقزم (قصيرة جدًا بالنسبة للعمر) للأطفال دون سن الخامسة، والتي ثبت أنها مقياس جيد لقياس سوء التغذية المزمن. لا تتوفر معدلات التقزم إلا على مستوى المحافظات، لذا فإن المقياس المشترك سيستخدم معدل حدوث نقص استهلاك الغذاء على مستوى المديريات ومعدلات التقزم على مستوى المحافظات. إذا لم تتوفر بيانات عن نقص استهلاك الغذاء المطلوبة للمشروع، فستستخدم بيانات تصنيف المرحلة المتكاملة (IPC) بدلاً من ذلك.

[19] يمكن أيضًا النظر في تمويل المانحين الموازي لنفس التدخلات التي تدعمها مشروعات البنك (على سبيل المثال، التمويل المباشر من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية لبرامج النقد مقابل العمل، والنقد مقابل الغذاء للصندوق الاجتماعي للتنمية) في هذه العملية.

جلسات التغذية والتثقيف الصحي لهن،[20] وكذلك زيارات منزلية بقصد مراقبة الأطفال، وإحالة حالات سوء التغذية للخدمات الصحية. ومن المتوقع أن يدعم هذا المكون حوالي 38،500 أسرة إضافية[21] لمدة تصل إلى 12 شهرًا.[22] سيستمر تقديم الجلسات والزيارات المنزلية بطريقة تراعي وضع تفشي فيروس كورونا من قبل نساء مدربات من المجتمعات المحلية، حيث سيدفع المشروع لهن، ويوفر فرص عمل مؤقتة، ويبني المهارات ذات الصلة لحوالي 1400 امرأة. سيُستكمل هذا المكون الفرعي بخدمات صحة الأم والطفل والمقدمة في إطار برنامج المشروع الطارئ لرأس المال البشري في اليمن، ودعم المستفيدين من برنامج النقد مقابل الغذاء لزراعة وتحضير الأطعمة المغذية المقدمة في إطار مشروع مواجهة انعدام الامن الغذائي والصمود امامه في اليمن، والدعم الموازي لبرنامج النقد مقابل الغذاء المقدم من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية. سيمول المكون الفرعي التحويلات النقدية، والنقد مقابل الخدمات، والتدريب، والخدمات الاستشارية، ورسوم البنك، والتكاليف التشغيلية لصندوق الاجتماعي للتنمية.

المكون الفرعي 2.2: النقد مقابل العمل (27.6 مليون دولار أمريكي)

39. **سيمول هذا المكون الفرعي المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة.** وسيستمر في تمويل برنامج النقد مقابل العمل الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار المشروع، والذي يوفر فرص عمل مؤقتة للفئات السكانية المتأثرة من المجتمعات المختارة لبناء أصول مجتمعية قيمة، مع التركيز على المشاريع الفرعية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وذلك من خلال الاجراءات الآتية: (1) استعادة الأراضي الزراعية وريها، (2) الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي،[23] (3) الوصول إلى الأسواق (مثل إعادة تأهيل الطرق). يجب أن تكون المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة (على سبيل المثال، مع كثافة أجور لا تقل عن 50 في المائة من التكلفة الإجمالية)، ويحدد المكون المشاريع الفرعية وتنفيذها من قبل المجتمعات المختارة مع التركيز على مراعاة النوع الاجتماعي.[24] وسيتم اختيار العاملين المجتمعيين على أساس الاستهداف الذاتي، ويدفع لهم أجور أقل بقليل من أجر السوق السائد (لضمان تقديم العمال الأكثر احتياجًا).[25] من المتوقع أن يوفر هذا المكون الفرعي فرص عمل مؤقتة لـ 38000 شخص وأن يبني أصولًا مجتمعية يستفيد منها 220.000 شخص. وسيستمر المكونان الفرعيان 1.2 و2.2 في دعم التدابير لمواجهة فيروس كورونا. وستُستخدم الخرائط الجغرافية المكانية لتعزيز شفافية المراقبة والتقييم (M&E)، والرصد البيئي والاجتماعي، ومشاركة المستفيدين. سيستلم المستفيدين المدفوعات من خلال البنوك المتعاقدة مقابل رسوم تفرضها على ذلك. سيمول هذا المكون الفرعي توفير العمالة وتكاليف غير العمالة (مثل مواد البناء) للمشاريع الفرعية، ورسوم الوساطة المالية وتكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

40. مشاركة الفئات المحرومة والمهمشة في تحديد احتياجات المجتمع وسيتضمن ذلك تصميم منصة تحتوي على آلية للتعامل مع الشكوى وتراعي الفوارق في النوع الاجتماعي. وسيتطلب عمل كلا المكونين الفرعيين وجود لافتات تتحدث عن آلية التعامل مع التظلمات (GM)، بما في ذلك معلومات عن الخط الساخن ورقم ''الواتس أب'' (WhatsApp)، في مواقع المشاريع الفرعية. وسيدعمان أيضًا أدوات إضافية (بما في ذلك الحلول التكنولوجية)، ورفع مستوى الوعي لدى المجتمعات للقيام بدور أكثر نشاطًا في مراقبة المشاريع الفرعية، بما في ذلك الامتثال للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF). ستتلقى الأسر التي تعولها النساء، والنساء بشكل عام التشجيع على العمل في المشاريع الفرعية (في إطار المكونين الفرعيين 1.2 و2.2) وسيتم استيعاب من وقع عليهم الاختيار إلى أقصى حد ممكن.[26]

المكون الفرعي 2-3: أصول المجتمع (27.6 مليون دولار أمريكي)

[20] ستكون جلسات التثقيف الصحي والتغذية متاحة لجميع الأمهات اللائي لديهن أطفال، وليس فقط المستفيدين من التحويلات النقدية، وستتضمن رسائل توعوية لمنع انتشار فيروس كورونا.

[21] لتشمل 40600 امرأة و62400 طفل.

[22] ومع ذلك، سيعمل البرنامج داخل كل مجتمع لمدة 18 شهرًا لدعم أي أسر مؤهلة جديدة تم تحديدها على أنها تعاني من سوء التغذية في مسوحات التغذية الدورية.

[23] النساء هن المستفيدات الأساسيات من نظم تجميع المياه لأنها تقلل الوقت والجهد في جلب المياه، وهي مسؤولية تقع عادة على عاتق النساء والفتيات.

[24] تساهم أكثر من ستين بالمائة من النساء في العمل الزراعي على الرغم من أنهن يواجهن العديد من القيود، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الأراضي، والتمويل، والأسواق، وسبل كسب العيش، والمعلومات حول الفرص الاقتصادية (منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

[25] ستعتمد مدة التوظيف على طبيعة المشروع الفرعي. وسيُحدد سقف الإيصالات التي تتلقاها الأسرة من برنامج النقد مقابل العمل بإعانة إجمالية قدرها 500 دولار أمريكي بحسب الأجور المدفوعة طوال مدة المشروع الفرعي بغض النظر عن عدد العمال المشاركين من الأسرة.

[26] على سبيل المثال، من خلال السماح بساعات مرنة من العمل في الموقع، وتوفير رعاية الأطفال في الموقع (سيؤدي هذا أيضًا إلى تعيين مقدم رعاية من المجتمع)، وإنشاء المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من القرويين، ومن خلال استشارة النساء على أنواع المشاريع الفرعية التي يمكنهم المشاركة فيها.

41. **سيُمَوِل هذا المكون الفرعي أصول المجتمع.** وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه من خلال مشروع الأشغال العامة. وسيمول المشاريع الفرعية التي يحددها المجتمع لبناء أصول مجتمعية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويُنَفِذ هذه المشاريع الفرعية مقاولين من القطاع الخاص لأنها أكثر تعقيدًا من المشاريع الفرعية الخاصة ببرنامج العمل مقابل العمل. تعد المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة- نظرًا لتعقيدها العالي- أقل كثافة من ناحية العمالة (35 بالمائة)، ويمكنها توظيف عمال من خارج المجتمع (حتى 50 بالمائة). من المتوقع أن يؤدي هذا المكون الفرعي إلى بناء أصول مجتمعية يستفيد منها 291330 شخصًا، ويوفر فرص عمل مؤقتة لحوالي 25173 شخصًا. وسيمول هذا المكون تكاليف البنية التحتية الصغيرة من خلال مقاولين من القطاع الخاص، وتكاليف تشغيل مشروع الأشغال العامة. كان دعم البنك للأعمال كثيفة العمالة المنفذة من خلال مشروع الأشغال العامة أمرًا حاسمًا في توفير وصول المجتمعات إلى البنية التحتية الأساسية مع الحفاظ على قدرة المؤسسات الوطنية الرئيسية طوال فترة الصراع، وكان بإمكانه أن يفيد 300 مديرية (من أصل 333) في الدولة في ظل وجود برنامج النقد مقابل العمل التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

42. **سيواصل مشروع الأشغال العامة[27]- في إطار التمويل الإضافي المقترح- تعزيز المنهجيات المتبعة لمساعدة المجتمعات على تحديد الاحتياجات والثغرات في الأصول المحلية، وإدراج الفئات المتأثرة في جميع الأنشطة.** سيواصل مشروع الأشغال العامة توظيف مستشارين محليين، بما في ذلك النساء، لدعم التقييمات التشاركية لأصول المجتمع. يسهل المستشارون تشكيل لجان المجتمع لتحديد الاحتياجات واختيار الأولويات التي سيمولها المشروع في إطار هذا المكون. تُستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات (خارطة الشارع المفتوحة) لرسم خرائط للبنية التحتية الأساسية والخدمات المتاحة للمجتمعات. وسيقوم الموظفون المحليون في مشروع الأشغال العامة- حتى يتلقى كل من المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية الدعم في مجال القدرات- بتسهيل التعاون بين هذه الجهات الفاعلة في تحديد وتخطيط احتياجات المجتمع. ستدعم الأدوات المكونين الفرعيين 1.2 و 2.2 بالإضافة إلى المشاريع الأخرى. وستكون البيانات التي جُمِعت من خلال التقييمات التشاركية- على وجه الخصوص- مفتوحة المصدر وستكون بمثابة خط أساس لإعادة الإعمار والاستثمارات من قبل شركاء آخرين، مما يسمح بتتبع الخدمات والأصول المتاحة للمجتمعات في جميع أنحاء اليمن، فضلاً عن تقييم الفجوات والتفاوتات عبر المديريات. ستسعى منهجية المشاركة المجتمعية أيضًا- بالإضافة إلى استهداف النوع الاجتماعي أثناء تحديد أولويات المجتمع- إلى تحديد (من خلال رسم خرائط لمجموعات المجتمع) وإدراج الفئات المتأثرة في عملية التحديد والقوى العاملة المعينين أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية. وستراقب الدراسات الاستطلاعية التي استجابت لها المجتمعات- التي تقوم بها أطراف ثالثة وبشكل فصلي (TPM مستوى رضا المستفيدين عن عملية التحديد والاختيار، بالإضافة إلى فوائد الاستثمار للسكان المحليين.

المكون الفرعي 4.2: الفرص الاقتصادية ومرونة أسواق الغذاء (12 مليون دولار أمريكي)

43. سيدعم هذا المكون الفرعي الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر (SMEs) التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي الشامل، وتحسين التغذية في مناطق جغرافية مختارة. سيساعد هذا المكون الفرعي- في إطار التمويل الإضافي- على ما يأتي: (أ) إنشاء مشاريع صغيرة جديدة وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، والتعاونيات والجمعيات المشاركة في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها، وكذلك في الخدمات المتعلقة بالتغذية والصحة، (ب) زيادة ضمانات الحافظة الجزئية لمؤسسات التمويل الأصغر لدعم قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) على تمويل استثمارات منتجة في القطاعات المستهدفة، (ج) دعم الشمول المالي من خلال مجموعات الادخار في المجتمعات الأكثر تأثرًا في المناطق الريفية حيث لا توجد مؤسسات للتمويل الأصغر حتى الآن. وسيستمر تنفيذ هذا المكون من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والشركات التابعة له (تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبرنامج ضمان القروض اليمني)، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. سيمول المكون الفرعي المنح والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية وتكاليف تشغيل برنامج ضمان القروض اليمني، وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. ويعتمد هذا المكون الفرعي منهجية تطوير أنظمة السوق التي تتناسب مع واقع اليمن لتعزيز سلاسل القيمة في القطاعات المستهدفة. ويستعين دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار هذا المكون الفرعي بالآليات القائمة على السوق ويعززها لضمان الاستدامة على المدى الطويل. وسيتضمن الدعم الإضافي في إطار المكون الفرعي ما يأتي:

أ) **تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة، والتعاونيات والجمعيات المشاركة في إنتاج وتخزين وتوزيع الغذاء، وكذلك في الخدمات المتعلقة بالتغذية والصحة** (بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي، يتم تنفيذها من خلال وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر). وتشمل الأنشطة الإضافية في إطار التمويل الإضافي ما يأتي: (1) التدريب على ريادة الأعمال ومخطط الدعم لخلق 500 نشاط جديد مدر للدخل في القطاعات المستهدفة[28] بين الفئات السكانية الأكثر تأثرًا (3 ملايين دولار أمريكي)، (2) تقديم المساعدة الفنية والمنح إلى 700 شركة صغيرة ومتوسطة متأثرة بفيروس

[27] كما سيتبنى الصندوق الاجتماعي للتنمية نفس المنهجية

[28] تشمل القطاعات المستهدفة إنتاج وتجهيز الأغذية (بما في ذلك قطاعات البستنة والثروة الحيوانية والدواجن ومصايد الأسماك)، وتسهيل توزيع الغذاء (مثل مقدمي خدمات النقل والخدمات اللوجستية وأنشطة القيمة المضافة الأخرى)، وعلاج ومنع سوء التغذية (التغذية والخدمات المتعلقة بالصحة).

كورونا/ الصراع الدائر و 10 تعاونيات في القطاعات المستهدفة في مناطق جغرافية مختارة (3.5 مليون دولار أمريكي)،[29] (3) دعم التنسيق في القطاعات المستهدفة من خلال مجموعة القطاع الخاص في اليمن (0.5 مليون دولار أمريكي)، (4) 20 جمعية أعمال إضافية. وستمتلك النساء أو تدير ما لا يقل عن 30 في المائة من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

ب) **دعم غير مباشر لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال زيادة قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم القروض** بقيمة (2 مليون دولار أمريكي، تنفذ من خلال برنامج ضمان القروض اليمني). واستنادًا إلى مخطط ضمان الحافظة الجزئية لمؤسسات التمويل الأصغر لدى برنامج ضمان القروض اليمني في إطار المشروع الرئيسي، سيرفع التمويل الإضافي المبلغ المرسمل من 2 مليون دولار أمريكي إلى 4 ملايين دولار أمريكي لتعويض الزيادة في أسعار السلع والخدمات. وسينشر برنامج ضمان القروض اليمني ضمانات المحفظة لدى مؤسسات التمويل الأصغر من أجل الاستمرار في ضمان إجمالي 3024 قرضًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تشارك في الإنتاج، أو في التجهيز، أو التوزيع، أو دعم سلسلة التوريد للأسواق المتعلقة بالغذاء والتغذية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد معايير الأهلية والاختيار المعززة في دليل عمليات المشروع (POM) بناءً على منهجية "استمرارية الدعم"، وحزم التدخلات التي تركز على المنطقة الجغرافية، وقدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات لها في القطاعات المستهدفة. ستضمن معايير الشمول الأخرى أيضًا تحديث المخطط ليشمل ما يصل إلى خمس مؤسسات للتمويل الأصغر.

ج) تعزيز الشمول المالي في المجتمعات الريفية الأكثر تأثرًا (3 ملايين دولار أمريكي، تُنَفِذُها وحدة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر SMED). سيستمر المشروع في تمويل إنشاء وتوفير بناء القدرات لـ 500 جمعية قروية إضافية للادخار والإقراض ذاتية الإدارة، وذاتية رأس المال، تتألف من أفراد المجتمع، حيث يستخدم الأعضاء مدخراتهم في هذه الجمعيات لإقراض بعضهم البعض. وسيساعد هذا النشاط على تحرير الموارد المالية لأصحاب المشاريع، وتسهيل الحصول على الائتمان في المجتمعات الريفية المحرومة والتي يصعب الوصول إليها حيث لا تعمل مؤسسات التمويل الأصغر. سيستكمل النشاط بالتثقيف المالي في المجتمعات المحلية. ستخدم هذه الأنشطة 15000 مستفيد إضافي،[30] وستؤدي إلى التمويل الذاتي المحلي لـ 2000 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة/ قائمة في المجتمعات الأكثر تأثرًا.

44. **ستجني الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا منافع مناخية مشتركة من الأنشطة.** أما بالنسبة للنشاط (أ)، ستقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يأتي: ستستثمر الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على التمويل من خلال مؤسسات التمويل الأصغر (من خلال ضمانات المحفظة) حصة من القروض في توفير الطاقة الشمسية،[31] حيث أن الكهرباء هي أحد القيود الرئيسية التي تواجهها الشركات اليمنية للقيام بأنشطتها الإنتاجية، وستتلقى مؤسسة التمويل الأصغر المستهدفة معدات تكنولوجيا المعلومات لتقليل نفقات تشغيلها نظرًا لغياب الكهرباء العامة والتكلفة المرتفعة لموردي القطاع الخاص. بالنسبة للنشاط (ب)، من المرجح أن تقلل الشركات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة المشاركة في إنتاج الغذاء من استهلاكها للمياه بنسبة 42 في المائة،[32] واستهلاك الوقود بنسبة 70 في المائة نتيجة للمساعدة الفنية ومدخلات الإنتاج الجديدة من دعم المشروع. وسيساعد هذا المكون الفرعي بالتالي في التخفيف من الأثر البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة.

45. **يتم استيراد ما يقرب من 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في اليمن، بينما يمثل الإنتاج الزراعي المحلي 20 في المائة فقط من إجمالي توافر الغذاء.** هذه الإنتاجية المنخفضة لها ارتباط كبير بالمناخ بالنظر إلى أن اليمن هي واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم. ويؤثر تغير المناخ بالفعل بشكل كبير على النظم البيئية والزراعة والأنشطة الاقتصادية في اليمن. كما أنه يتسبب في زيادة فترات الجفاف، وهطول الأمطار غير المتوقع، والفيضانات مع الحد من نمو سبل العيش الريفية المستدامة والمتنوعة والمرنة في اليمن. وبالتالي، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالأغذية التي تتلقى الدعم لزيادة إنتاجيتها ستؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي، وزيادة المرونة تجاه مخاطر المناخ، بينما من المتوقع أن تقلل مكاسب المتأتية من الكفاءة من تأثير هذه الشركات على المناخ. لذلك، فإن أي مكاسب في الإنتاجية ستُترجم إلى استخدام

[29] سيعتمد اختيار المزارع على معايير محددة مسبقًا، على سبيل المثال، نوع المنتجات المزروعة، وحجم المزرعة، والقرب من الأسواق المحلية، والقدرة على توظيف العمال، وما إلى ذلك. كما أن استهداف الصيادين ومنتجي الثروة الحيوانية سيعطي الأولوية للمناطق ذات التركيز العالي بالصيادين ومنتجي الثروة الحيوانية، ووجود جمعيات فعالة، والوصول إلى الأسواق المحلية، والمناطق المتأثرة بالصراع/ الأزمات، والمعايير المحددة مسبقًا بما في ذلك حجم العمليات، والقدرة على زيادة توظيف العمال. يمكن أيضًا دعم المزارعين ومربي الماشية المختارين، خصوصًا هؤلاء الذين لم يتلقوا الدعم بالفعل من قبل مشاريع البنك الأخرى (على سبيل المثال، مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن (مشروع مواجهة انعدام الأمن الغذائي والصمود أمامه في اليمن ((P176129 ،FSRRP)) أو تمويله الإضافي).

[30] 30 عضوًا مضروبًا في 500 جمعية قروية جديدة للادخار والإقراض.

[31] تستخدم الطاقة الشمسية بشكل كبير بين المزارعين لتشغيل المضخات التي تعمل عليها بسبب ارتفاع التكاليف ونقص الوقود.

[32] سيقل استهلاك الوقود بينما يقلل الري بالتنقيط من استهلاك المياه وذلك من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة بالمضخات الشمسية. بالإضافة إلى الطاقة الشمسية التي تدعمها تدخلات برنامج ضمان القروض اليمني، سيساهم البرنامج أيضًا في تقليل استهلاك المياه من خلال تبني تقنيات مثل الزراعة المائية وشبكات الري.

أفضل للموارد النادرة، وكذلك في استراتيجيات أقوى للتخفيف والتكيف. وبالتالي، فإن الدعم المباشر (منح المدخلات الضئيلة وبناء القدرات لزيادة الإنتاجية) وغير المباشر (تمكين الوصول إلى التمويل) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالأغذية يترجم إلى تأثير إيجابي على المناخ. علاوة على ذلك، سيؤدي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا إلى القدرة على الوصول إلى الطاقة البديلة والمتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتوفير الشبكات الصغيرة، والاستيراد، والتصنيع، والتمويل، والتركيب، والإصلاح، وتكنولوجيا الدفع أولاً بأول، وما إلى ذلك).

46. **ستعطى المجموعات المهمشة الأولوية للحصول على الدعم في إطار هذا المكون الفرعي.** ويواجه اللاجئون والنازحون وغيرهم من الفئات المهمشة اجتماعياً؛ تلك الفئة التي يُطلق عليها "المهمشين"، أشكالاً مختلفة من الإقصاء، بما في ذلك الوصول إلى الفرص الاقتصادية. ويمكن أن تؤدي التوترات مع المجتمعات المضيفة إلى تفاقم هذه الاختلافات. ونتيجة لذلك، تعاني هذه الفئات المهمشة بشكل غير متناسب من العنف والفقر ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي ستُمنح الأولوية للحصول على الدعم في إطار هذا المكون الفرعي كلما أمكن ذلك.[33]

47. **المكون 3: دعم المشروع والتخطيط له وتقييمه وإدارته (18.8 مليون دولار أمريكي).** سيمول هذا المكون تكاليف إدارة المشروع ورصده وتقييمه وبناء قدرات المؤسسات الوطنية. وسيشمل المكونين الفرعيين التاليين: المكون الفرعي 1.3 - دعم المشروع والتخطيط له وتقييمه وإدارته للمكون 1، الذي تديره اليونيسف (بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي)، والمكون الفرعي 2.3- دعم المشروع وتخطيطه وتقييمه وإدارته للمكون 2، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بقيمة 8.8 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون الأنشطة والوظائف الآتية: التكاليف المباشرة وغير المباشرة لوكالات الأمم المتحدة المستفيدة، الرقابة من طرف ثالث، بناء قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة، وصندوق الرعاية الاجتماعية، وتقييمات المشروع (بما في ذلك الحزم التي تركز على المناطق الجغرافية)، وكذلك تكاليف تنفيذ متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) في إطار المشروع.

48. **المكون 4: مكون الاستجابة لحالات الطوارئ (CERC) (0 مليون دولار أمريكي).** في حالة وجود أزمة أو حالة طوارئ تستدعي الاستجابة،[34] سيساهم المشروع في توفير استجابة فورية وفعالة للأزمة أو الطوارئ المذكورة. وسوف يسحب هذا المكون من الأموال غير الملتزم بها في إطار المشروع من مكونات أخرى لتغطية الاستجابة للطوارئ. لتسهيل الاستجابة السريعة، في حالة تنشيط مكون الاستجابة لحالات الطوارئ، يتم تأجيل إعادة هيكلة المشروع في غضون ثلاثة أشهر بعد تنشيط مكون الاستجابة لحالات الطوارئ.

49. **المستفيدون من المشروع.** على غرار المشروع الأصلي، سيُنفذ التمويل الإضافي على مستوى الدولة وسيغطي جميع المديريات الـ 333 في اليمن. وسيهدف برنامج التحويلات النقدية غير الشرطية إلى تقديم دعم نقدي لأربع دورات دفع إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة (حوالي 9.35 مليون شخص) من قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم قبل الصراع بناءً على مجموعة استهداف الفقر (باستخدام اختبار القدرة المالية بالوسائل غير المباشرة PMT)، والاستهداف الفئوي (كبار السن، والأسر التي تعولها نساء، والأيتام، وذوي الإعاقة). من المتوقع أن يقدم برنامج النقد مقابل التغذية دعمًا نقديًا، وخدمات تكميلية على مدار عام لحوالي 3850 أسرة من صندوق الرعاية الاجتماعية (النساء هن المستفيدات) مع الأمهات الحوامل/ المرضعات والأطفال دون سن الخامسة، وحوالي 34650 أسرة من غير صندوق الرعاية الاجتماعية، والأمهات اللواتي يعانين من سوء التغذية، أو الأطفال دون سن الخامسة. ومن المتوقع أيضًا أن يوفر برنامج النقد مقابل التغذية فرص عمل لحوالي 1400 عاملة صحة مجتمعية إضافية. من المتوقع أن توفر المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة فرص عمل مؤقتة لـ 74173 شخصًا متأثرًا من النزاع (33 في المائة على الأقل من النساء)، وبناء أصول مجتمعية يستفيد منها 511330 شخصًا إضافيًا في المجتمعات الفقيرة من المناطق التي سجلت المستويات الأعلى في مؤشر الضائقة (مزيج من مستوى وشدة انعدام الأمن الغذائي والتشرد والحاجة إلى المساعدة). من المتوقع أن يوفر المكون الفرعي للشركات الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي والفني لـ 3200 مشروع إضافي متناهي الصغر وصغير ومتوسط، منها 30٪ على الأقل من الشركات الصغيرة والمتوسطة ستمتلكها النساء، بالإضافة إلى توفير 9600 فرصة عمل بأجر (30٪ منها نساء). وسيطبق المشروع منهجية حساسة تراعي ظروف الصراع، وتساهم في إعادة بناء وتقوية النسيج الاجتماعي بين المجتمعات، وزيادة التماسك الاجتماعي، والإدماج، والقدرة على الصمود.

د. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

50. **سيستمر تنفيذ التمويل الإضافي- على غرار المشروع الرئيسي- من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب اتفاقية إطار الإدارة المالية (FMFA)، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.** ستكون اليونيسف الوكالة المستفيدة للمكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، بينما سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة المستفيدة للمكون 2 (الحزم المركزة جغرافياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية). ستستخدم كلتا الوكالتين جزءًا من المنحة مخصصة لتكاليف إدارة المشروع ومراقبته وتقييمه في إطار

[33] سيتبع هذا الدعم منهجية البنك الدولي الخاص ببرنامج استثمار اللاجئين والتوفيق (RIMP) بين القطاع الخاص واللاجئين (PS4R)، والذي تم تجريبه في الأردن في في الأعوام 2018-21 ويُطبق الآن في جيبوتي والعراق ولبنان. تستفيد منهجيات توفيق القطاع الخاص مع مجتمع اللاجئين من خدمات تطوير الأعمال الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والروابط بين الأعمال التجارية، والوصول إلى التمويل لدعم معظم السكان الأكثر تأثرًا، بما في ذلك اللاجئين ومضيفيهم، لتعزيز التكامل الاقتصادي والتمكين.

[34] يُعرَّف بأنه حدث تسبب، أو من المحتمل أن يتسبب بشكل وشيك، في أثر اقتصادي و/ أو اجتماعي ضار كبير مرتبط بأزمات أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

المكون 3. ستدخل اليونيسف في اتفاقية فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المكون 1، بينما سيبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقيات فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEP) لتنفيذ المكونات الفرعية 1.2 و2.2 و4.2) واتفاقيات فرعية مع برنامج الأشغال العامة (لتنفيذ المكون الفرعي 3.2). وستخضع هذه الاتفاقيات لموافقة البنك الدولي.

51. **سيستمر التمويل الإضافي في تعزيز الشراكة الناجحة بين اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المكون 1.** يُنفذ التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ الأنشطة (التي كانت تقوم بها اليونيسف في السابق إما مباشرة أو من خلال موردي الطرف الثالث) تدريجياً، ويكون ذلك بعد تنفيذ تقييمات الجاهزية الإيجابية وبناء القدرات، بطريقة تقلل من أي تعطيل للبرنامج، وبالتشاور مع السلطات المحلية. لن تؤثر هذه العملية على سلامة برنامج التحويلات النقدية لدى صندوق الرعاية الاجتماعية SWF CT الأصلي، وترتيبات حماية البيانات، كما أنها لا تحول من تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في النهاية إلى صندوق الرعاية الاجتماعية عندما تسمح الظروف بذلك. بدأت هذه العملية في دورة الدفع 10 بأنشطة تيسير في الشمال (امتدت إلى الجنوب في دورة الدفع 11)، واستمرت بجمع المظالم من خلال مركز الاتصال في دورة الدفع 11 (يدير مركز الاتصال الآن الصندوق الاجتماعي للتنمية ومقره في صنعاء). كما بدأت اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية في إجراء إشراف ميداني مشترك في دورة الدفع 11. وتم التخطيط للتعاقد على التعامل مع المظالم (إدارة الحالة) في دورة الدفع 12. من المقرر أن يبدأ التعاقد مع وكالات الدفع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية في دورة الدفع 13، حيث سيجري الصندوق الاجتماعي للتنمية عملية مناقصة تنافسية لمقدمي خدمات الدفع في هذه الدورة. وسيحدد الشروط الأساسية للعقود مع البنوك (أسعار الصرف ورسوم وكالة الدفع) بالإضافة إلى معايير الاختيار مسبقًا من قبل اليونيسف بالتشاور مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومزيد من التفصيل في دليل عمليات المشروع. ستُحَوَل الأموال إلى البنوك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل تدريجي وسيعتمد ذلك على تقييم الجاهزية والمخاطر.
52. ستواصل اليونيسف إدارة الرقابة كطرف خارجي، وإدارة نظم المعلومات الإدارية، وبناء القدرات، ودعم الجودة، وإعداد التقارير ووظائف الاتصالات الخارجية طوال فترة المشروع. ستمنح اليونيسف الصندوق الاجتماعي للتنمية فرصة الوصول إلى وحدات نظام المعلومات الإدارية اللازمة لأداء وظائفه بناءً على بروتوكولات إدارة البيانات التي طورتها اليونيسف لضمان حماية البيانات.
53. يعمل البنك الدولي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ويدعمه منذ إنشائه في عام 1996. ويدعم البنك والمانحون الآخرون الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الصراع، مما يسمح له بالاحتفاظ بقدراته التشغيلية. أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية سجل تسليم حافل وسمعة طيبة كمؤسسة قادرة وذات مصداقية ومحايدة سياسياً على مستوى الدولة تتمتع بحضور وظيفي/ وصول إلى جميع المناطق في الدولة تقريبًا. تمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية بنجاح من التنقل في المشهد السياسي المعقد، مع الاحتفاظ باستقلاليته التشغيلية أثناء الاتصال مع العديد من السلطات. يؤكد التقييم المؤسسي للصندوق الاجتماعي للتنمية لعام 2019 الذي أجراه البنك الدولي بأن التقييم شامل ويشير إلى مجالات محددة للتحسين. نُفِذَ تقييم مؤسسي مماثل لمشروع الأشغال العامة، وهي مؤسسة كان البنك يعمل معها لتقديم مشاريع بنية تحتية كثيفة العمالة منذ التسعينيات. تُستَخدم هذه التقييمات، جنبًا إلى جنب مع تقييم الجاهزية الخاص بالتحويلات النقدية الموحدة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتنسيق مع المانحين الآخرين، لتوجيه دعم بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. سيواصل البنك أيضًا تقديم الدعم المباشر لبناء القدرات لهذه المؤسسات، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية (مثل التدريب الأخير لموظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية على الرصد والتقييم والاتصالات) والندوات (مثل التحويلات النقدية).

سيعمل التمويل الإضافي أيضًا على تعزيز الشراكة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة. تأسس صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996 ونفذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة من عام 2008 حتى توقف في عام 2015 بسبب الصراع ونقص التمويل. وتسلمت اليونيسف البرنامج من صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 2017 – لأن البنك الدولي يعمل في اليمن بموجب الفقرة 3 (ب) من سياسة الهشاشة والصراع والعنف، واحتفظ بسماته الرئيسية، بما في ذلك قائمة المستفيدين. كما أشرنا سابقًا، فإن الشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لا تحول من نية تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (بالإضافة إلى دعم عملية الانتقال) إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، عندما تسمح الظروف بذلك. وستعمل اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل وثيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية ويدعماه. وسيكون صندوق الرعاية الاجتماعية جزءًا من أنشطة التخطيط والاستعداد التي تدعم كل دورة دفع، بالإضافة إلى الاجتماعات ذات الصلة مع اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي. وسيستمر المشروع في التعاقد مع موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية كمستشارين لفترات قصيرة لدعم العمليات الميدانية. وسيعزز التمويل الإضافي المشاركة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة، لا سيما في مجالات التيسير والتظلمات. وتستكمل اليونيسف تقييم قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي سيُستخدم لتوجيه من دعم بناء القدرات لصندوق الرعاية الاجتماعية.[35]

[35] تهدف التفاصيل الخاصة بدعم صندوق الرعاية الاجتماعية إلى تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة وبناء القدرات حتى تنعكس في مذكرة تفاهم بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية، ومن خلال تخطيط عمل اليونيسف مع وزارة الرعاية الاجتماعية. لن يتعاقد المشروع على دعم صندوق الرعاية الاجتماعية. وسيتم توجيه أنشطة بناء القدرات من خلال تقييم القدرات الجاري، وسيقوم المشروع بشرائها وتمكين صندوق الرعاية الاجتماعية منها.

55. **الترتيبات الائتمانية.** تماشياً مع بيئة التفويض المنصوص عليها في اتفاقية إطار الإدارة المالية، سيتم تطبيق إجراءات الإدارة المالية (FM) والصرف الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- بصفتهما وكالات الأمم المتحدة المستفيدة. ستكون اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن تنفيذ المشروع لصالح اليمن. وسيطبق المشروع '' ترتيبات الشراء البديلة''(APA) باستخدام لوائح المشتريات وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
56. **التواصل والتوعية.** سيواصل التمويل الإضافي بذل جهود مكثفة للتواصل والتوعية من أجل الآتي: (1) إبلاغ المستفيدين الحاليين والمحتملين (والجمهور بشكل عام) ببرامج الدعم، بما في ذلك أي تغييرات على الإعانات ومواقع استلامها، (2) تشجيع المساءلة والتأكد من فهم المستفيدين لكيفية الاستفادة من آليات التظلم المتاحة. سيؤدي الاتصال الفعال إلى تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع الحوار المفتوح لضمان المشاركة النشطة لمختلف شرائح السكان. وسيواصل البنك الدولي العمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والشركاء المنفذين لتطوير استراتيجية اتصالات وتوعية جيدة التصميم تغطي جميع جوانب المشروع، وتشمل تحديد الفئات المستهدفة، والرسائل، وقنوات الاتصال.
57. **سيواصل التمويل الإضافي تعزيز الرقابة على تدخلات المشروع وتقييمها.** ستكون اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن أنشطة الرصد والتقييم، والعمل بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. سيُسَهِل نظام المعلومات الإدارية الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراقبة أنشطة المكون 2، والذي يمكن تشغيله بشكل متبادل مع نظام المعلومات الإدارية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. يقوم نظام المعلومات الإدارية بجمع بيانات المراقبة في الوقت الفعلي حول المستفيدين والمدفوعات، وسيسمح برسم الخرائط الجغرافية للحزم، ويشتمل على لوحة معلومات ديناميكية للمساعدة في تتبع أنشطة المشروع وإدارتها. وسيشمل نظام المعلومات الإدارية أيضًا البيانات التي تم جمعها من خلال الاستطلاعات الميدانية الفصلية التي يقوم بها الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة، ونظام التحقق والرقابة المستمر عن بُعد (RVM)، والذي سيجمع آراء المستفيدين من خلال المكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة. وستُستخدم نتائج تعليقات المستفيدين لمعالجة الملاحظات، من خلال تحليل النتائج لتحديد التحديات في معالجة رضا المستفيدين، وتنفيذ خطط عمل موجهة نحو النتائج ومحددة زمنيًا لمعالجة هذه النتائج. وسيعتمد نظام المعلومات الإدارية للمكون 1 على نظام المعلومات الإدارية الحالي، ونظام حماية البيانات الذي طورته اليونيسف، والذي يجمع معلومات في الوقت الفعلي عن المدفوعات والتظلمات. سيستمر استخدام البيانات الغنية التي جمعها الطرف الثالث، الذي يتولى الرقابة، من عينة تمثيلية من المستفيدين، لما بعد دورة الدفع، في توجيه التنفيذ والتصميم المستقبلي لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. وستجري اليونيسف والبنك الدولي أيضًا تحليلًا مشتركًا للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية. سيجري البنك- باستخدام موارد من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (MDTF) المرتقب لليمن- عملية للتقييم وأثره للحزم التي تركز على الجغرافيا من أجل توجيه تصميم وتنفيذ المراحل المستقبلية لهذه الحزم. ويعتبر الهدف من تقييم الأثر هو قياس التأثيرات قصيرة ومتوسطة المدى للحزم المركزة جغرافياً على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بشكل عام، وكذلك بالنسبة لتأثيرات التدخلات الفردية المدعومة في إطار المشروع الرئيسي.[36] وستُجمَع البيانات ذات الصلة في الأساس (قبل بدء التدخلات)، وبعد عام واحد، وبعد عامين.

ثالثًا. المخاطر الرئيسية

58. **كما هو الحال في المشروع الرئيسي، وبما يتسق مع بيئة العمل العامة في اليمن، لا يزال تصنيف المخاطر الإجمالي للمشروع مرتفعًا.** وتشمل فئات المخاطر الرئيسية التي تم تصنيفها على أنها عالية أو كبيرة ما هو آتٍ: السياسة والحوكمة، الاقتصاد الكلي، القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة، والائتمانية، والبيئية والاجتماعية، وأصحاب المصلحة. سيتضمن المشروع تدابير التخفيف في تصميمه- على غرار المشروع الرئيسي- وستستند هذه التدابير إلى الرقابة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لمصفوفات المخاطر التي وضعتها تلك المؤسسات. سيواصل البنك تنفيذ بعثات دعم التنفيذ (بشكل افتراضي أو وجهاً لوجه مع مراعاة حالة قيود السفر المتعلقة بفيروس كورونا)، مرتين في السنة، لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والشركاء المنفذين.
59. **ارتفاع مخاطر السياسية والحوكمة.** وتشمل هذه المخاطر على وجه التحديد المخاطر الأمنية، وخطر التدخل السياسي في أنشطة المشروع. وتكمن أكبر المخاطر الأمنية المرتبطة بالصراع المستمر في العديد من المواقع في التهديد بضربات جوية على مواقع المشروع، أو التهديد بالعنف الجسدي للأفراد المشاركين في تنفيذ المشروع مثل وكلاء الدفع والمستفيدين (في مواقع الدفع والعمل أو أثناء السفر إلى مواقع الدفع)، المقاولين وعمالهم، الأضرار المحتملة التي تلحق بممتلكات الوكالات المنفذة والمقاولين، وخطر المصادرة القسرية لأموال التحويلات النقدية/ الأجور من المستفيدين ووكلاء الدفع. وقد حدثت بعض هذه المخاطر في إطار المشروع الرئيسي، لا سيما في إطار المكون الفرعي للتحويلات النقدية غير المشروطة، الذي تنفذه اليونيسف. تلقى البنك حتى الآن ستة بلاغات عن حوادث من هذا القبيل، من بينها: قصف منزل مدير الحالة، حادث سيارة أدى إلى إصابة وكيل الدفع (والسائق)، اعتقال عامل المشروع والمشاجرة اللفظية والجسدية في موقع الدفع. كما تم الإبلاغ عن حوادث مماثلة في إطار دورات الدفع السابقة لمشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة. كانت هناك محاولات متعددة من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، وكذلك الحكومة المعترف بها داخليًا (**IRG**)، للتدخل في تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة، مما أدى

[36] لقياس التأثير الكلي للحزم، ستكون هناك مقارنة لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، في المجتمعات التي تدعمها هذه الحزم، بتلك الموجودة في المجتمعات في نفس المديرية المستهدفة التي تم اختيارها عشوائيًا لتلقي الدعم بسبب عدم كفاية التمويل لجميع المجتمعات في المناطق المستهدفة. لقياس التأثير النسبي للحزم، ستكون المجتمعات التي تتلقى الدعم القياسي في إطار المشروع الرئيسي هي مجموعة المقارنة النسبية.

إلى تأخير المدفوعات. هناك ضغط متزايد من قبل الحكومة المعترف بها داخليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي (**STC**) لتوجيه مدفوعات التحويلات النقدية غير المشروطة من خلال البنك المركزي اليمني (**CBY**) - وهو أمر غير ممكن حاليًا. وتود السلطات في الجنوب والشمال أن ترى دورًا مباشرًا أكثر لصندوق الرعاية الاجتماعية في تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة.

60. ستقوم الوكالات المتلقية بتنفيذ سلسلة من الإجراءات للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك الآتي: (أ) إنشاء آليات واضحة لتحديد التهديدات الأمنية للمشروع والإبلاغ عن التغييرات في مستويات التهديد لمختلف الأطراف المشاركة في تنفيذ المشروع، (ب) وضع ترتيبات للتواصل والتسهيلات التي تحشد دعم جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية ذات الصلة على المستوى الوطني والمحافظي، والمستوى المحلي لتعزيز التنفيذ الآمن والمحايد سياسياً للمشروع. أنشأت اليونيسف ضوابط واضحة، وبالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية مؤخرًا، وتشارك بانتظام بشكل استباقي مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، والحكومة المعترف بها داخليًا، والمجلس الانتقالي الجنوبي لتجنب التدخل السياسي، ولضمان نجاح دورات الدفع.
61. وتشمل الترتيبات- على مستوى الدولة والمحافظة- التفاعلات المنتظمة بين الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والشركاء المنفذين، وقيادة المشروع وضباط الاتصال فيه، بينما يتم تشكيل مجموعات التيسير على المستوى المحلي، من قادة المجتمع المحلي ومجالس القرى لزيادة الوعي والقبول لأنشطة المشروع، ونزع فتيل التوترات المحتملة، وتعزيز القبول العام للمشروع. وتعمل ترتيبات الاتصال والتسهيل هذه كقنوات معلومات لرصد الوضع الأمني في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، يساعد استخدام جهات مستقلة لتوزيع المدفوعات على نزع الطابع السياسي عن توزيع التحويلات النقدية، وتقليل احتمالية وقوع أعمال عنف بدوافع سياسية ضد المستفيدين.
62. بصرف النظر عن مخاطر العنف، يمكن أن يعيق انعدام الأمن قدرة موظفي المشروع أو وكالات الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة (**TPM**) على الإشراف على أنشطة المشروع ومراقبتها في مواقع معينة. كما يسمح للجهات المشاركة في عملية الرقابة أن تأخذ دورًا في الاتصالات المتعلقة بالتهديدات الأمنية للحفاظ على سلامة ترتيبات الإشراف. علاوة على ذلك، تم وضع بروتوكول لاتخاذ قرار تعليق التنفيذ في المواقع التي تُعتبر من المواقع التي لا يمكن أن تصلها جهات التنفيذ و/ أو وكالات الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة. يقوم المشروع أيضًا بإشراك الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين المحليين لوظائف التيسير- مما يسمح بتكييف أنشطة المشروع مع الوضع الأمني المتغير على الأرض بناءً على المعرفة المحلية.
63. **إن مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة.** أدى الانخفاض الحاد في قيمة الريال اليمني في الجنوب منذ منتصف عام 2020، والزيادة في أسعار الغذاء والنفط العالمية الناجمة عن فيروس كورونا، إلى ارتفاع معدلات التضخم، لا سيما في أسعار المواد الغذائية. ولهذه المخاطر تأثيرات كبيرة بشكل خاص على المستفيدين في الجنوب مع انخفاض القيمة الحقيقية لمبلغ الإعانة. وسيؤدي تطبيق المشروع لاستراتيجية جديدة في تداول العملات (الموضحة أعلاه والمنعكسة في دليل عمليات المشروع المحدث) إلى التخفيف من هذه المخاطر إلى حد ما. وسيستمر التضخم في الارتفاع في الجنوب ما لم يتوقف تسييل العجز المالي من قبل البنك المركزي اليمني في عدن. كان الأثر الاقتصادي للصراع مدمرًا على اليمن، الذي عانى من ضعف الأداء الاقتصادي قبل الصراع. لقد أدت جائحة فيروس كورونا، وكذلك الأضرار والخسائر المرتبطة بالجراد الصحراوي والكوارث الطبيعية، إلى زيادة العبء الاقتصادي. وتشير التقديرات الأولية للبنك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تقلص بنسبة 8.5 في المائة في عام 2020. على الرغم من أن هذا المشروع لا يمكنه التخفيف من المخاطر المرتبطة بضعف الاقتصاد الكلي، فمن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني وكذلك على الأمن الغذائي وحالة التغذية.
64. **تعتبرُ القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة جوهرية.** ويرجع ذلك إلى التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بوظائف التنفيذ المتعلقة ببرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. أجرت اليونيسف، في إطار المشروع الرئيسي، تقييمًا لقدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية واستعداده للقيام بوظائف التنفيذ التي سيتم التعاقد عليها مع الصندوق، بناءً على التقييمات التي أجراها البنك الدولي ومكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية. ويستخدم هذا التقييم لرفع مستوى قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وللمساعدة في وضع معايير واضحة للجاهزية بالإضافة إلى تدابير تخفيف المخاطر التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية حين توليه المهام والأدوار والمسؤوليات الموكلة إليه بما يتماشى مع خطة الانتقال المتفق عليها. سيؤدي التقييم المستمر لصندوق الرعاية الاجتماعية إلى بناء القدرات وخطة مشاركة معززة للصندوق لدعم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة.

65. **المخاطر البيئية والاجتماعية عالية.** على غرار المشروع الرئيسي، لا تزال المخاطر البيئية والاجتماعية في إطار التمويل الإضافي مرتفعة. وسيطبق المشروع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (**ESF**) الذي سيخفف من المخاطر البيئية والاجتماعية. وسيستكمل تحديث أدوات ووثائق الإطار البيئي والاجتماعي (**ESF**) التي أُعِدَت ار المشروع الرئيسي، لتعكس الأنشطة الإضافية في إطار التمويل الإضافي المقترح.
66. **المخاطر البيئية كبيرة.** لن يتضمن المشروع، في إطار المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، أي أنشطة إنشائية تسبب تأثيرًا بيئيًا سلبيًا، حيث سيواصل عمله في برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة للأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية (الفقراء المزمنون) من خلال تقديم مساعدة نقدية مباشرة لتحسين قوتهم الشرائية للغذاء والضروريات. المكون 2: قد تؤدي أنشطة المشروع (الحزم المركزة جغرافيا للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية) إلى مخاطر على صحة وسلامة العمال، والمجتمع المحلي، وكذلك البيئة إذا لم يُديرها المشروع بشكل مناسب. على الرغم من أنه من المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية خاصة بالموقع، ويمكن عكس مسارها، ومنخفضة الحجم بشكل عام، ويمكن التخفيف من حدتها باتباع التدابير المناسبة بناءً على الخبرة السابقة، إلا أنه هناك خطر كبير من وقوع حوادث مميتة

و/ أو إصابات خطيرة في إطار المشروع، لا سيما في إطار المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة بالنظر إلى الخبرة السابقة في عمليات مماثلة. هذا متوقع لأن المشروع سيوفر فرص عمل مؤقتة لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي من غير المهرة، والأميين إلى حد كبير، ولديهم معرفة أو خبرة قليلة أو معدومة في تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية (**OHS**). علاوة على ذلك، هناك خطر انتقال فيروس كورونا بين العاملين في المجتمع إذا لم تتم إدارة مواقع العمل بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر كبير لوقوع حوادث أمنية في إطار مكون برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة حدثت أثناء تنفيذ المشروع الرئيسي. للتخفيف من المخاطر والآثار المحتملة، سيتم تحديث وتطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (**ESMF**) الذي جرى إعداده للمشروع الرئيسي، بما في ذلك إطار الصحة والسلامة المهنية ومجموعة أدوات وخطة إدارة الأمن (**SMP**) وتطبيقها على التمويل الإضافي. علاوة على ذلك، أنشأت الوكالات المتلقية والشركاء المنفذون نظامًا لإدارة البيئة والصحة والسلامة مع السياسات والإجراءات والقدرات والموارد المناسبة، مع التركيز على جوانب الصحة والسلامة المهنية. و ستواصل الوكالات- في إطار المشروع- تنفيذ برامج بناء القدرات التي تستهدف مجموعات مختلفة ومناطق محددة، بما في ذلك بناء قدرات الموظفين المعنيين، ومقدمي الخدمات المشاركين في تنفيذ المشروع في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات لمديري المشروع، والمشرفين، والاستشاريين، والمقاولين، على أدوات الصحة والسلامة المهنية وتطبيقها في الميدان.

67. **المخاطر الاجتماعية عالية.** بالنظر إلى تجربة التنفيذ في إطار المشروع الرئيسي حتى الآن، فلن تشمل التدخلات في إطار هذا المشروع الاستحواذ على الأرض و/ أو النزوح المادي أو الاقتصادي. وتنطوي الآثار الاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في إطار المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة) على مخاطر وآثار اجتماعية كبيرة مثل المخاطر الأمنية، واستبعاد الأسر الفقيرة والمتأثرة غير المدرجة في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية، والوصول إلى المستفيدين من ذوي القدرة الحركية الجسدية المحدودة أو المعدومة، والمظالم المتعلقة بالمدفوعات، ومخاطر النوع الاجتماعي والاعتداء والاستغلال الجنسيين/ التحرش الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مواقع الدفع من قبل مزودي الخدمة، ومخاطر الإصابة بعدوى فيروس كورونا في مواقع الدفع، والتأخيرات المحتملة في التسديد بسبب المخاطر الأمنية. سيستمر التخفيف من هذه المخاطر من خلال الامتثال لإرشادات التنفيذ وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية، التي أُعِدَت في إطار المشروع الرئيسي والتي سيتم تحديثها من أجل التمويل الإضافي لضمان الشمول، وإنفاذ مدونة قواعد السلوك لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي/ والاعتداء والاستغلال الجنسيين/ التحرش الجنسي، والاعتماد على الترتيبات الأمنية الحالية للأمم المتحدة في إطار المشروع، والتي ثبت أنها عملية وفعالة. لتقليل مخاطر انتقال فيروس كورونا، سيستمر المشروع في تنفيذ تدابير حساسة لمواجهة هذا الفيروس على النحو المصمم في إطار المشروع الرئيسي ومشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر المشروع في نشر تفاصيل آلية التعامل مع التظلمات في مواقع مزودي الخدمة، والتحقق وعمليات الإبلاغ من قبل وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة لتقليل هذه المخاطر بشكل أكبر. أخيرًا، على الرغم من بذل جهود متواصلة لتعبئة موارد إضافية للإعانات التكميلية المتأتية من التحويلات النقدية غير المباشرة، إلا أن هذه الإعانات التكميلية في دورة الدفع 13 ستتوقف. من أجل إدارة التوقعات، قامت اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية بإبلاغ المستفيدين بالطبيعة المؤقتة والاستثنائية لهذه الإعانات التكميلية الإضافية. إذا لم يتحقق تمويل إضافي لدورة الدفع 13، فسيتم إبلاغ المستفيدين والسلطات وفقًا لذلك.

68. ترتبط المخاطر الاجتماعية في المكون 2 بأنشطة النقد مقابل العمل، وإعادة تأهيل تدخلات الأصول المجتمعية مثل تدفق العمالة- حيث أن 50 في المائة من العمالة المستأجرة من قبل مقاولين من القطاع الخاص هي من خارج المجتمعات المستهدفة- وصحة المجتمع وسلامته، مثل الإصابات. قد تكون هناك حاجة محتملة لقطع صغيرة من الأراضي لأنشطة تنمية الأصول المجتمعية. من المتوقع تلبية هذه الاحتياجات من الأراضي الصغيرة من خلال مساهمات المجتمع، وهي ممارسة محلية شائعة، بما في ذلك في مشروعات البنك الدولي الجارية. وهناك العديد من المخاطر الاجتماعية التي قد تحدث أثناء تنفيذ المشروع مثل: (1) سوء المعاملة، وجودة الخدمات، والاحتيال المشتبه به في إطار المكون الفرعي للتحويلات النقدية غير المشروطة، (2) استبعاد حالات سوء التغذية بسبب الوضع الأمني، وكذلك بسبب طبيعة عمليات التواصل التي ينفذها وكلاء الدفع المتعاقد معهم، (3) استحواذ النخبة على الاستثمارات من قبل المستفيدين من ذوي النفوذ و/ أو الذين يتمتعون بصلات أفضل، وبالتالي استبعاد بعض شرائح المجتمع (الفئات المحرومة والمهمشة) في إطار ''النقد مقابل العمل''، وتدخلات الأصول المجتمعية، (4) الاستبعاد المحتمل لصغار منتجي الأغذية ومصايد الأسماك من دعم الفرص الاقتصادية في المناطق ذات معدلات سوء التغذية المرتفعة. سيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال الامتثال وتنفيذ التدابير المشار إليها في تقييم الأثر الاجتماعي (**SIA**). قد تواجه أنشطة المكون الفرعي لمؤسسة التمويل الأصغر أيضًا مخاطر اجتماعية، ولكن من المتوقع أن تكون هذه المخاطر معتدلة نظرًا لصغر حجم الاستثمارات المتوقعة. وسيتم تقييمها بشكل أكبر عندما يتم تحديد الأنشطة الاستثمارية أثناء التنفيذ.

69. **المخاطر الائتمانية عالية.** تعتبر المخاطر الائتمانية الإجمالية بموجب التمويل الإضافي المقترح عالية. ومع ذلك، مع تطبيق تدابير التخفيف المقترحة، تعتبر المخاطر المتبقية كبيرة. بعض تدابير التخفيف المقترحة لمخاطر المشروع ذات طبيعة طويلة الأجل بسبب مستوى العمل المطلوب الذي سيتأثر أيضًا بحالة الصراع ووباء فيروس كورونا. سيُراجع المشروع تنفيذ إجراءات التخفيف وإعادة تقييم المخاطر كجزء من دعم التنفيذ المستمر منه.

70. إن طبيعة المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة) تجعله شديد الخطورة بسبب تسليم النقد إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة في كل دورة دفع، على مساحة جغرافية واسعة، مع العديد من الكيانات المشاركة في التنفيذ. وتتفاقم المخاطر بشكل أكبر بسبب الصراع المستمر والوضع السياسي المتقلب، بالإضافة إلى تعاقد اليونيسف مع الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بوظائف التنفيذ المتعلقة ببرنامج التحويلات النقدية غير

المشروطة. وبالتالي تشكل هذه العوامل تحديات ائتمانية كبيرة وتزيد من مخاطر الأخطاء والتسربات. ومع ذلك، يتضمن تصميم المشروع ضوابط داخلية وآليات مساءلة للتخفيف من المخاطر الائتمانية الرئيسية، وضمان تسليم مبالغ الإعانة الكاملة والمستحقة إلى المستفيدين المؤهلين في الوقت المحدد. وتشمل هذه الآليات ما يأتي: (1) تحليل ومراقبة قاعدة بيانات المستفيدين وقائمة المدفوعات. (2) وكالات دفع مستقلة ذات إجراءات شفافة، وممارسات محاسبية، ورقابة داخلية فعالة. (3) ترتيبات الإدارة المالية المحددة لتحويل الأموال والتقارير المالية المطلوبة للدفع. (4) استخدام طرف ثالث ليتولى الرقابة. (5) آلية فعالة لمعالجة التظلمات (**GM**) والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتحليل تصور المجتمع، وردود الفعل على أساس الوقت الفعلي، ووضع خطوط حمراء تحت عمليات الاحتيال لاستكمال عملية آلية التعامل مع التظلمات.

71. **تعتبرُ المخاطر التي يواجهها أصحاب المصلحة حقيقية**. تعتبر هذه المخاطر كبيرة بالنظر إلى بيئة الدولة المعقدة، ووجود العديد من الاطراف والفصائل السياسية الفاعلة التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال احتمال تأخير التنفيذ أو إيقافه. ومع ذلك، سيخفف الحوار المستمر بين الوكالات المتلقية والجهات الحكومية المختلفة من هذه المخاطر، على المستويين المحلي والوطني.

رابعًا. موجز التقييم

أ. التحليل الاقتصادي والمالي (إن وجد)

72. **سيستمر برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في إحداث أثر مُخَفِف كبير على الفقر المدقع في اليمن.** وسيستمر البرنامج في استهداف 1.5 مليون أسرة في قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، تمثل أكثر من 9 ملايين شخص أو حوالي ثلث السكان. اختار البرنامج الأسر في هذه القائمة على أساس مؤشرات موضوعية للفقر والتأثر بالوضع قبل الصراع. على الرغم من أن سنوات الصراع دفعت المزيد من الناس إلى الفقر، فمن المرجح أن يظل المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية من بين أفقر الناس في البلاد. وأشار تقييم سابق لأثر برنامج التحويلات النقدية إلى أن التحويلات النقدية المنتظمة ساعدت في التخفيف من تأثير الصراع على الحالة التغذوية للأطفال في اليمن (Ecker، Maystadt and Guo، 2019). وتشير تقديرات البنك الدولي باستخدام بيانات مسح ميزانية الأسرة (HBS) لعام 2014 إلى أن برنامج التحويلات النقدية يمكن أن يقلل الفقر المدقع (خط الفقر 1.90 دولار أمريكي) بمقدار 3.6 نقطة مئوية (من 52.8 في المائة إلى 49.2 في المائة)، وتبلغ فجوة الفقر المدقع بمقدار 2.4 نقطة مئوية، وشدة الفقر المدقع بمقدار 1.6 نقطة مئوية. تشير تقارير الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة إلى أن التحويلات النقدية غير المشروطة تمثل مساهمة كبيرة في ميزانية الأسر المستفيدة، وتُستَخدم في المقام الأول لشراء الغذاء والدواء فضلًا عن سداد الديون. من المرجح أن تؤدي التدابير المُقدمة في إطار المشروع الرئيسي لحماية القيمة الشرائية لفوائد التحويلات النقدية غير المشروطة، بما في ذلك استراتيجية تداول العملات الجديدة، إلى زيادة تأثير التحويلات النقدية غير المشروطة. وأظهر تقرير تقارير الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة الخاص بدورة الدفع 11 زيادة في رضا المستفيدين المرتبط مباشرة بزيادة الإعانات الناتجة عن استراتيجية تداول العملات الجديدة.

73. **ومن المتوقع أيضًا أن يكون لبرامج النقد مقابل الغذاء والأعمال كثيفة العمالة آثار إيجابية كبيرة.** يُظهر تقييم أثر برنامج النقد مقابل الغذاء (كردي وآخرون 2019) أن البرنامج قلل عدد الأطفال الذين تم الإبلاغ عن إصابتهم بسوء التغذية بمقدار عشر نقاط مئوية (9 نقاط مئوية لسوء التغذية الحاد). ووجد التقييم أيضًا آثارًا كبيرة على مقاييس ''الأنثروبومترية'' للحالة التغذوية للأطفال بين أفقر الأطفال، وتحسين التنوع الغذائي، وتحسين المعرفة بقضايا النظام الغذائي والتغذية والصرف الصحي، وعلى بعض المؤشرات التي تقيس تمكين المرأة. وأظهر تقييم سابق لتأثير برنامج النقد مقابل العمل التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية آثارًا إيجابية على إجمالي عدد أيام العمل (بمقدار50 يوم)، ومتوسط الأجور المكتسبة، وانتقال القوى العاملة بعيدًا عن القطاعات الأقل أجراً، واحتمال توظيف الإناث (كريستيان وآخرون، 2013). ووجد التقييم أيضًا آثارًا كبيرة على استهلاك الغذاء، وسداد الديون، وملكية السلع المعمرة، بالإضافة إلى تحسن كبير في الوصول إلى المياه بين المجتمعات حيث كان مشروع النقد مقابل العمل مرتبطًا بتوافر المياه. ويُظهر تحليل التكلفة والعائد لبرنامج النقد مقابل العمل نسبة مواتية للتكلفة والعائد مقارنة بالبرامج المماثلة الأخرى على مستوى العالم.[37]

74. **من المرجح أن يؤدي تنفيذ حزم التدخلات التي تركز على المناطق الجغرافية في إطار المكون 2 إلى زيادة التأثير.** من المتوقع أن يكون للتمويل الإضافي تأثير أكبر وأكثر استدامة من خلال الجمع بين برنامج النقد مقابل التغذية، والأعمال كثيفة العمالة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (بالإضافة إلى التدخلات التكميلية من مشروعات البنك الأخرى) في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ب. الجانب الفني

[37] عند احتساب مدفوعات التي يتلقاها المستفيدين ومنافع الأصول التي أوجدها تدخل برنامج النقد مقابل العمل، يتطلب الأمر لزيادة دخل الفقراء بمقدار 1 ريال يمني 0.86 ريال يمني. وهذه نتيجة فعالة للغاية، وتقارن بشكل إيجابي للغاية بمشروع الأشغال كثيفة العمالة في مصر، حيث تكلف عملية زيادة الدخل بمقدار 1 جنيه مصري 1.47 جنيهًا مصريًا، أما عن برنامج المعونة الاجتماعية بشرط العمل (Trabajar) في الأرجنتين، على سبيل المثال، تكلف عملية زيادة الدخل بمقدار 1 دولار أمريكي 2.5 دولار أمريكي.

75. سيستمر المشروع في إعطاء الأولوية للنقد مقابل العمل، والتحويلات النقدية التي تراعي التغذية بسبب الحاجة إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي والحفاظ على رأس المال البشري. وبالمثل، يستجيب برنامج التحويلات النقدية لتحدي انعدام الأمن الغذائي الخطير نفسه.

ج. الإدارة المالية

76. **ستتبع ترتيبات الإدارة المالية في إطار التمويل الإضافي تلك الترتيبات الموجودة في المشروع الرئيسي.** وسيطبق التمويل الإضافي ترتيبات الإدارة المالية الحالية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في إطار المشروع مع تبني تدابير التخفيف المتفق عليها مع البنك الدولي طوال فترة تنفيذ المشروع. وسيحتفظ كل من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحسابات منفصلة وأنظمة إدارة مالية منفصلة، بما في ذلك السجلات والحسابات التي تعكس المعاملات المتعلقة بالأنشطة، وفقًا للوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة. وسيحتفظ كل من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحساب دفتر أستاذ منفصل (حساب الرقابة على المنحة) ضمن دفاترهم لتسجيل المعاملات المالية للمشروع. وستقوم كلتا الوكالتين بإعداد تقارير مالية مؤقتة (IFRs) على فترات دورية على النحو المبين في خطاب الصرف والمعلومات المالية (DFIL)، وفقًا لمعايير المحاسبة الموضوعة وفقًا للوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة، وبصيغة متفق عليها مع البنك الدولي، وأن تكون كافية لتعكس النفقات في إطار المنح.

77. كما ستزود اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنك ببيان مالي سنوي للحسابات مصادق عليه من قبل كبير المسؤولين الماليين، مع إظهار الإيصالات والنفقات اعتبارًا من 31 ديسمبر/ كانون اول من كل عام، فيما يتعلق بكل منحة. وسيُقدم هذا البيان المالي للحسابات في غضون ستة أشهر بعد إقفال حسابات اليونيسيف/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة التي يتعلق بها البيان المالي السنوي. وسيخضع حساب رقابة المنحة حصريًا لترتيبات المراجعة الداخلية والخارجية المطبقة على اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقواعد المالية لكل من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (''اللوائح المالية للأمم المتحدة''). وستقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإتاحة بياناتهما المالية والتقارير المصاحبة لمراجعي الحسابات الخارجيين في بياناتهما المالية للبنك وفقًا للمادة 2 من اتفاقية إطار الإدارة المالية. وستحتفظ كل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستتيحان لشركائها في التنفيذ بالاحتفاظ بجميع السجلات التي تثبت جميع النفقات المتعلقة بالسحب من حساب رقابة المنحة، وفقًا للوائحها وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات، وسيطلب من الشركاء المنفذين (IPs) أن يقوموا بتنفيذ الشيء نفسه.

78. سيتم تحويل عائدات المنحة من مؤسسة الإنماء الدولية إلى الحسابات المصرفية الرسمية لليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناءً على إشعار خطي بالسحب مقدم إلى البنك من قبل مسؤول (مسؤولي) اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعينين. وبعد ذلك، ستقدم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إخطارات بالسحب كل ستة أشهر بعد ذلك، وسيغطي كل إشعار مبلغًا يمثل توقعات اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنفقات، حتى تاريخ إقفال المشروع، وتسويتها مع المبالغ المسحوبة سابقًا بموجب ميزانية المشروع. وسَيُنفذ المشروع جزئيًا من خلال التنفيذ المباشر، ومن خلال عقود من الباطن مع الشركاء المنفذين - الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة- وفقًا لتوصيف مكونات المشروع باستخدام اتفاقيات المشاريع الفرعية المعيارية لليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

79. **التقارير المحاسبية والمالية.** ستعمل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا على ما هو آتٍ: (1) الاحتفاظ بنظام إدارة مالية، بما في ذلك السجلات والحسابات، بما يكفي لتجسد المعاملات المتعلقة بالأنشطة، وفقًا لمتطلبات اللوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة. (2) الاحتفاظ بحساب دفتر أستاذ منفصل (حساب الرقابة على المنح) في دفاترهم لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع. (3) **إعداد التقارير المالية المرحلية** (IFRs) بتواتر محدد في خطاب الصرف والمعلومات المالية، ووفقًا لمعايير المحاسبة الموضوعة وفقًا للوائح المالية للأمم المتحدة، وبالصيغة المتفق عليها مع البنك أثناء مفاوضات المشروع، لتعبر عن النفقات المتعلقة بالمشروع.

80. **الضوابط الداخلية.** لضمان تطبيق الضوابط المناسبة على استخدام الأموال، ستضمن كلتا الوكالتين المتلقيتين ما يأتي:

- أن يتألف الفريق المالي الموجود في الميدان من موظفين مؤهلين بشكل كافٍ لمراجعة الضوابط المناسبة وضمان وجودها على استخدام الأموال، وأن المدفوعات تتم بموجب أوجه الصرف المقبولة مع إيلاء الاعتبار الواجب للاقتصاد والكفاءة.
- يجب أن يساعد فريق الامتثال في كلتا الوكالتين المتلقيتين فريقهما المالي لضمان وجود الترتيبات اللازمة لوصول الأموال إلى المستفيدين الشرعيين.
- ستضمن فرق التمويل والامتثال وجود التدابير المناسبة لمنع ممارسة الجمع المزدوج للأنشطة.
- يجب أن يُنفذ الفريق المراجعات المالية والفنية المناسبة بانتظام والتي أجرتها فرق المراقبة الخارجية والتمويل و/ أو فرق الرصد والتقييم الخاصة بالمستلمين.
- في حالة المدفوعات للأفراد، سيضمن المستفيدون استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أو وكالات الدفع، أو طرق أخرى توفر ضمانًا ضروريًا بأن الأموال وصلت إلى المستفيدين المقصودين.

- سوف تتأكد الوكالات المتلقية من أن التقارير المالية المرحلية تتم مراجعتها والموافقة عليها بشكل صحيح قبل تقديمها إلى البنك. بالإضافة إلى ذلك، لن تتضمن النفقات الواردة في التقارير المالية المرحلية (IFR) أي سلف بخلاف تلك المتفق عليها مع البنك والتي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية.
- سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قائمة المستفيدين من برنامج النقد مقابل العمل دقيقة، ويقوم بتحديثها على الفور، وتقديمها إلى الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة لمراجعة العينات.[38]

81. **تدفق الأموال.** سيستخدم المشروع طريقة الصرف القائمة على التقارير، أي التقارير المالية المرحلية لإعداد تقارير تدفق الأموال إلى كلتا الوكالتين المتلقيتين. ستواصل اليونيسف- على غرار المشروع الرئيسي- استخدام طريقة تدفق الأموال المطبقة حاليًا والتي ثبت أنها مقبولة. وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة التنفيذ المباشر إلى أقصى حد ممكن، للتخفيف من أي مخاطر مرتبطة بالسلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، والتي من خلالها ستتدفق الأموال من البنك الدولي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي النهاية إلى المستفيدين دون المرور عبر حسابات وسيطة.
82. **سيكون صرف السلف إلى الشركاء المنفذين محدودًا.** ستضمن الوكالات المتلقية وجود ضوابط مناسبة في الحالات التي يتم فيها صرف السلف، وهي كالآتي: (1) أن السلف لا تتجاوز عتبات معينة. (2) لا تصرف أي سلف جديدة إلى الشركاء المنفذين ما لم تتم تسوية السلف السابقة بالكامل (في حالات التسوية الجزئية، يمكن تقديم أموال إضافية في حدود التسويات الجزئية التي تم إجراؤها). (3) سيتأكد المستفيدون من الاحتفاظ بجميع المستندات الداعمة الأصلية للنفقات المتكبدة في إطار المشروع. (4) يجب أن تكون جميع السلف لها مسارات تدقيق مناسبة.
83. ستبذل وكالتا الأمم المتحدة كل الجهود لضمان وصول الأموال إلى المستفيدين النهائيين مع تقديم أدلة كافية. وسيضمنون تحويل الأموال إلى الأفراد الذين يعتبرون متلقون شرعيون للنقد مقابل العمل أو الخدمات المقدمة.
84. **مراجعة الحسابات.** سيخضع المشروع لترتيبات المراجعة المطبقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة. وستعمل الوكالتان المتلقيتان على إتاحة البيانات المالية المدققة والتقارير المصاحبة للبنك الدولي. وسوف تحتفظان، أو تتيحان للشركاء المنفذين التابعين لهما في الاحتفاظ، بجميع السجلات التي تثبت جميع النفقات المتعلقة بسحب العائدات. وقد يطلب البنك إجراءات إضافية للعناية الواجبة بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ اليونيسف وفقًا للشروط المرجعية المتفق عليها بين البنك وكل وكالة مستفيدة.
85. **خطة دعم التنفيذ.** سيجري البنك الدولي دعمًا منتظمًا لتنفيذ أنشطة المشروع، وعلى غرار الترتيبات في إطار المشروع الرئيسي. وسيشمل ذلك العمل المكتبي، الذي سيتضمن مراجعة التقارير المالية المقدمة من الوكالات المتلقية ووكالات الطرف الثالث التي تتولى الرقابة، والزيارات الميدانية (الافتراضية)[39] لمراجعة عينات النفقات الداعمة للتوثيق وإجراءات الرقابة المطبقة.

د. عملية الاشتراء

86. ستظل ترتيبات التوريد بموجب التمويل الإضافي المقترح كما هي في إطار المشروع الرئيسي. لا توجد مشتريات رئيسية متوخاة في إطار المشروع- كما هو الحال في المشروع الرئيسي- لأن الأنشطة الرئيسية المدعومة هي التحويلات النقدية، والنقد مقابل الغذاء، والنقد مقابل العمل. من المتوخى أن يقوم المشروع بشراء عدد من الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية لدعم تنفيذ المشروع بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراء تقييمات تشاركية لأصول المجتمع واحتياجاته. وسيمول المشروع تكاليف المشاريع الفرعية التي سيتم تحديدها بناءً على أولويات المجتمع وتنفيذها من قبل مقاولين من القطاع الخاص من خلال مشروع الأشغال العامة.
87. ستتبع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات الشراء الخاصة بهما- على غرار المشروع الرئيسي- بموجب ترتيبات المشتريات البديلة (APA) لشراء السلع المطلوبة، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية. وستحتفظ الوكالات المتلقية بالمسؤولية العامة عن تنفيذ المشروع من خلال الشركاء المنفذين المحليين.
88. أعدت اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطط شراء للأشهر الـ 12 الأولى من تنفيذ المشروع. وستقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد التقدم المحرز في تنفيذ خطط المشتريات على النحو المعتمد من قبل البنك الدولي، وتقديم تقارير إلى البنك الدولي للتحقق من اكتمال أنشطة المشتريات كجزء من التحقق من مخرجات المشروع.
89. ستعين اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالات طرف ثالث لتتولى الرقابة، وتقييم المشروع، بما في ذلك جوانب المشتريات لهذه المشاريع. وستقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة مسودة اختصاصات وكالات الطرف ثالث الذي يتولى الرقابة مع البنك الدولي لمراجعتها والتعليق عليها. يجب أن تتضمن اختصاصات وكالات الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة التي عينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات عن مراقبة عملية المشتريات، من أجل التحقق من التسليم في الوقت المناسب للسلع والخدمات المتعاقد عليها.

[38] من خلال نظام التحقق عن بعد والرقابة الحالي، والتنسيق الوثيق مع الشركاء المنفذين لتلقي قوائم محدثة بالمستفيدين من أجل إعداد عينات تمثيلية لمقابلات المستفيدين.
[39] رفع قيود السفر المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا. تعتبرُ الزيارات الميدانية زيارة مكاتب وكالات الأمم المتحدة في عمان، الأردن.

ه. السياسات القانونية التنفيذية

	هل نُفِذَ المشروع
مشاريع على الممرات المائية الدولية (السياسة التنفيذية رقم 7.50) OP 7.50	لا
مشاريع في المناطق المتنازع عليها (السياسة التنفيذية رقم 7.60) OP 7.60	لا

و. المجال البيئي والاجتماعي

90. **المجال البيئي.** إن أنشطة مشروع التمويل الإضافي، إذا لم تُدار بشكل مناسب، قد تؤدي إلى مخاطر على العمال وصحة المجتمع وسلامته وكذلك على البيئة، وهي المنهجية عينها التي يسير عليها المشروع الرئيسي. قد تتسبب الأنشطة الممولة في إطار المكون 2 في حدوث آثار سلبية، لا سيما أنشطة النقد مقابل العمل لفرص العمل المؤقتة للسكان المتأثرين، وأنشطة الأصول المجتمعية التي تدعم بناء البنية التحتية المجتمعية الصغيرة والفرص الاقتصادية، ومرونة سوق الغذاء الذي سيمول المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال وحدة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وبرنامج ضمان القروض اليمني حتى توفر المزيد من الفرص الاقتصادية المستدامة. أُعِدت خطط الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCPs)، وخطط إشراك أصحاب المصلحة (SEPs)، ووافق عليها البنك والوكالات المستفيدة. وسيراجع البنك هذه الوثائق التي تم إعدادها في إطار المشروع الرئيسي بناءً على تجربة التنفيذ.

91. وفقًا لتقييم المشروع الرئيسي، من المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية خاصة بالموقع، وقابلة لتغيير مسار تأثيرها، ومنخفضة الحجم بشكل عام، ويمكن تخفيفها باتباع التدابير المناسبة. ومع ذلك، بناءً على تجربة تنفيذ مشاريع مماثلة (مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة والمشروع الرئيسي)، وتحديد الثغرات الكبيرة في الصحة والسلامة المهنية، هناك خطر كبير من وقوع حوادث مميتة و/ أو إصابات خطيرة قد تحدث في إطار التمويل الإضافي، لا سيما في ظل مكون العمل كثيف العمالة في المشاريع الفرعية المجتمعية، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية الكبيرة في إطار عنصر التحويلات النقدية غير المشروطة. هذا متوقع لأن المشروع سيوفر فرص عمل مؤقتة لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي من غير المهرة، والأميين إلى حد كبير، ولديهم معرفة أو خبرة قليلة أو معدومة في تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية. علاوة على ذلك، هناك خطر انتقال فيروس كورونا بين العاملين في المجتمع إذا لم يُدار مواقع العمل بشكل مناسب.

92. طورت الوكالات المنفذة أطر الإدارة البيئية والاجتماعية للتخفيف من المخاطر والآثار المحتملة، بما يتماشى مع الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) للبنك الدولي. تتضمن أطر الإدارة البيئية والاجتماعية أحكامًا من أجل (1) تحديد الآثار البيئية المحتملة لتدخلات المشروع، (2) تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، (3) تخفيف المخاطر والآثار بشكل مناسب، بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية. ستقوم الوكالات المنفذة بتحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية- في إطار التمويل الإضافي- على أساس تجربة تنفيذ المشروع الرئيسي، وتجسد أي تغييرات في إطار التمويل الإضافي. علاوة على ذلك، سيتم التحقق من المشاريع الفرعية - بما في ذلك تلك التي قد يدعمها مكون الاستجابة لحالات الطوارئ- وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية التي سيتم تضمينها في أطر الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتم إعداد أدوات التقييم البيئي الخاصة بالمواقع اللاحقة حسب الحاجة أثناء التنفيذ وقبل تنفيذ أي أنشطة مادية. وسيستمر تنفيذ التدابير التي تراعي وتتعامل مع فيروس كورونا مثل الوعي المجتمعي، والتباعد الاجتماعي في مكان العمل، وتوفير مواد النظافة في مكان العمل (على سبيل المثال، اماكن غسل اليدين) في إطار مشروع التمويل الإضافي.

93. كجزء من المشروع الجاري، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة نظام إدارة البيئة والأمن في ظل وجود سياسات وإجراءات وقدرات وموارد مناسبة، مع التركيز على الصحة والسلامة المهنية. و ستستمر الوكالات- في إطار مشروع التمويل الإضافي- في تنفيذ برامج بناء القدرات التي تستهدف مجموعات مختلفة ومناطق محددة، بما في ذلك بناء قدرات الموظفين المعنيين، ومقدمي الخدمات المشاركين، في تنفيذ المشروع في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات لمديري المشاريع والمشرفين والاستشاريين والمقاولين على أدوات الصحة والسلامة المهنية وتطبيقها في الميدان.

94. الجانب اجتماعي. من المتوقع أن يتمتع التمويل الإضافي بالعديد من الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المستهدفة والسكان المتأثرين بما في ذلك من التحويلات النقدية المشروطة، والعمالة المؤقتة والفرص الاقتصادية، وهي منهجية يسير عليها المشروع الرئيسي. لا يُتوقع أن يؤدي نوع التدخلات في إطار المشروع إلى التهجير المادي أو الاقتصادي. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات قد تكون فيها الأرض مطلوبة لتطوير البنية التحتية المجتمعية بموجب المكون الفرعي لأصول المجتمع. نظرًا لطبيعة إعادة التأهيل وحجم الاستثمارات، ستكون احتياجات الأراضي المحتملة هذه ضئيلة، ومن المتوقع أن يتم تلبيتها من خلال مساهمات المجتمع، وهي ممارسة شائعة في المنطقة المحلية ومقبولة

أيضًا في إطار مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمات والمشروع الرئيسي- وهذا ما تم توضيحه بمزيد من التفصيل في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع.

95. ترتبط الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة في إطار المشروع بأنشطة النقد مقابل العمل، وإعادة تأهيل تدخلات الأصول المجتمعية مثل فقدان الأصول وتدفق العمالة (حيث أن 50 في المائة من العمالة المستأجرة من قبل مقاولين من القطاع الخاص من خارج المجتمعات المستهدفة)، وصحة المجتمع والسلامة مثل الإصابات. وتشمل المخاطر الاجتماعية المحتملة التي قد تحدث أثناء تنفيذ المشروع ما يأتي: (1) سوء المعاملة، وجودة الخدمات، والاحتيال المشتبه به في إطار عنصر التحويلات النقدية غير المشروطة، (2) استبعاد حالات سوء التغذية بسبب الوضع الأمني وكذلك التواصل من قبل وكلاء الدفع المتعاقد معهم، (3) استحواذ النخبة على الاستثمارات من قبل المستفيدين من ذوي النفوذ و/ أو الذين يتمتعون بصلات أفضل، وبالتالي استبعاد شرائح معينة من المجتمع (الفئات المحرومة والمهمشة) في إطار تدخلات النقد مقابل العمل والأصول المجتمعية، (4) إمكانية استبعاد صغار منتجي الأغذية ومصايد الأسماك من الدعم في المناطق ذات معدلات سوء التغذية المرتفعة. بناءً على هذه المخاطر والآثار المحتملة، تعتبر المخاطر الاجتماعية كبيرة. وهناك وصف لمتطلبات التخطيط لمعالجة الآثار والمخاطر الاجتماعية السلبية المحتملة في أطر الإدارة البيئية والاجتماعية التي سيتم تحديثها وتطبيقها في إطار التمويل الإضافي.

96. **النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.** سيضمن التمويل الإضافي استمرار تعميم التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي في إطار المشروع عبر جميع المكونات، مما يخلق مسارات للتوظيف والمشاركة في المجتمع، ويلعب دورًا رئيسيًا في بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين سبل العيش، وتخفيف القيود الاجتماعية. ولا ننسى أيضًا شمولية التزامات النوع الاجتماعي المحددة في مكونات المشروع. تم إجراء تقييم لمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في إطار المشروع الرئيسي، وبناءً عليه تم تطوير خطة عمل للعنف القائم على النوع الاجتماعي لمعالجة المخاطر المحتملة (للاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي). وسيستمر تنفيذ خطة العمل هذه في إطار مشروع التمويل الإضافي.

97. **آلية التعامل مع التظلمات (GM).** ستواصل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحمل المسؤولية الشاملة لإدارة ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمشروع. اعتمدت اليونيسف مركز الاتصال الذي أنشأته بالفعل بموجب برنامج الاستجابة الطارئ للتعامل مع الازمات لإعادة التأهيل للمشروع الرئيسي، وسيستمر في العمل على هذا النحو في إطار التمويل الإضافي. كما سيستمر الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في استخدام أنظمتهما الخاصة بالإدارة العامة لتسجيل الشكاوى الواردة وإبلاغ اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنها. في إطار المشروع الجاري، اتفقت اليونيسف/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة على آلية الأطر الزمنية المتعلقة بالتقارير، وتوزيع المسؤوليات لضمان مراقبة وإدارة الشكاوى بشكل أفضل. ستستمر هذه الآلية في العمل في إطار التمويل الإضافي، بما في ذلك إجراءات الإنصاف الفوري، من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للحالات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي و/ أو الحوادث أو الإصابات الخطيرة بما في ذلك الحالات المتعلقة بتفشي فيروس كورونا.

98. سيستمر التمويل الإضافي في الاستفادة من النظام المحسن والمتكامل الذي يعتمد على الخبرة والأنظمة التي تم تطويرها في إطار مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمات، حيث تم تبنيها للعمل بموجبها في إطار المشروع الرئيسي. استخدم كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة- في ظل هذا النظام- مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال لتقديم الشكاوى، بما في ذلك صناديق الشكاوى، والمكالمات الهاتفية المجانية، والرسائل النصية القصيرة، ''والواتس آب''، ''والتلغرام''، ''والفاكس''، والنماذج عبر الإنترنت، ورسائل البريد الإلكتروني، والرسائل، والزيارات الشخصية للمكاتب الرئيسية، أو المكاتب الفرعية، أو من خلال اللقاءات وجهاً لوجه مع موظفي المشروع. بالإضافة إلى استمرار هذه الأساليب، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام آلية التعامل مع التظلمات من خلال تشغيل مركز اتصال لدى وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة من أجل التعامل مع المكالمات الصادرة إلى المستفيدين من المشروع والمجتمعات المستهدفة والتحقق منها. قام الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بتسهيل الرد على المكالمات المجانية من الهواتف المحمولة والثابتة/ الأرضية، وتسجيل المكالمات الواردة والصادرة تلقائيًا ليتم تخزينها في خادم مراكز الاتصال الخاصة بهم لأغراض العمليات ومراقبة الجودة، بالإضافة للاستجابة الصوتية التفاعلية، وحفظ/ تسجيل المكالمات الواردة بعد ساعات العمل. سيتولى مركز الاتصال إعداد تقارير أسبوعية وشهرية وربع سنوية تتضمن ملخصًا للشكاوى المنظورة/ المفصولة التي تركز على أداء آلية التعامل مع التظلمات بواسطة النظام. ستكون وظيفة التتبع متاحة لإرسال إخطارات آلية لأي شكاوى لم يتم حلها ومعلقة لمدة 14 يومًا دون معالجة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين. بالنسبة لأي شكوى خطيرة يتلقاها مركز الاتصال، سيقوم مسؤول الاتصال لدى وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة بإخطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الشريك المنفذ على الفور عبر البريد الإلكتروني والهاتف.

99. بالنسبة لمكون التحويلات النقدية غير المشروطة، تم اعتماد نظام مخصص لآلية التعامل مع التظلمات يعتمد على التصميم والبروتوكولات التشغيلية، الموضوعة للتحويلات النقدية في حالات الطوارئ (ECT)، في إطار مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمات في المشروع الرئيسي، وسيستمر في العمل في إطار التمويل الإضافي. ويحتوي هذا النظام على مركز اتصال به خطوط متعددة مع وصول مجاني إلى الهواتف المحمولة والخطوط الأرضية، بالإضافة إلى الرسائل النصية/ الوصول إلى ''الواتس أب''، والبروتوكولات المتقدمة لحفظ/ تسجيل

الشكاوى والتعامل معها ومتابعتها. وستُعد تقارير دورية عن أداء الآلية التعامل مع التظلمات لاستعراضها ووضع المزيد من التحسينات. ستضمن أنظمة الآلية التعامل مع التظلمات- في جميع مكونات المشروع- سرية البيانات وإخفاء هوية المتصلين/ المشتكين.

خامسًا. سبل الانتصاف للمظالم من قبل البنك الدولي

100. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبًا بمشروع يدعمه البنك الدولي تقديم شكاوى إلى منصة آليات التظلم الحالية على مستوى المشروع، أو من خلال خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي (*GRS*). وتضمن خدمة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المستلمة على وجه السرعة من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكواهم إلى لجنة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إطلاع البنك الدولي على هذه المخاوف مباشرة، ومنح إدارة البنك الدولي فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى من خلال خدمة معالجة المظالم (*GRS*) التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع الآتي:
http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievant-redress-service.
للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع الآتي:
www.inspectionpanel.org

سادسًا. جدول موجز بالتغييرات

	طرأ عليه تغيير	لم يطرأ عليه تغيير
إطار النتائج	✓	
المكونات والتكلفة	✓	
تاريخ (تواريخ) انتهاء القرض	✓	
الوكالة المنفذة		✓
الأهداف التنموية للمشروع		✓
الإلغاءات المقترحة		✓
إعادة التوزيع بين فئات الصرف		✓
ترتيبات الصرف		✓
المواثيق القانونية		✓
ترتيبات مؤسسية		✓
ادارة مالية		✓
التحصيل		✓
تغيير (تغييرات) أخرى		✓

سابعا التغيير (التغييرات) بصورة مفصلة

المكونات

اسم المكون الحالي	التكلفة الحالية (# مليون دولار أمريكي)	الإجراء	اسم المكون المقترح	التكلفة المقترحة (# مليون دولار أمريكي)
التحويلات النقدية	152.00	منقح	التحويلات النقدية غير المشروطة	182.00
الأشغال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية	38.40	منقح	الحزم المركزة حسب المناطق الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	99.20
إدارة المشاريع والرقابة عليها وتقييمها وبناء قدرات المؤسسات الوطنية	13.50	منقح	إدارة المشاريع والرقابة عليها وتقييمها وبناء قدرات المؤسسات الوطنية	18.80
مكون الاستجابة لحالات الطوارئ	0.00	لا يوجد تغيير	مكون الاستجابة لحالات الطوارئ	0.00

الإجمالي	203.90			300.00

تاريخ (تواريخ) إنهاء القرض

قرض ائتماني (**Tf**)	الحالة	موعد الانهاء الأصلي	موعد (مواعيد) الإنهاء الحالية	موعد الانهاء المقترح	الموعد النهائي المقترح لطلبات السحب
مؤسسة الإنماء الدولية- D7620	فعال	30 كانون أول 2022	30 كانون أول 2022	31 كانون أول 2024	30 نيسان 2025
مؤسسة الإنماء الدولية- D7630	فعال	30 كانون أول 2022	30 كانون أول 2022	31 كانون أول 2024	30 نيسان 2025

المدفوعات المتوقعة (بالدولار الأمريكي)

السنة المالية	المدفوعات السنوية	المدفوعات المتراكمة
2021	**0.00**	**0.00**
2022	**132.995.560.00**	**132.995.560.00**
2023	**190.000.000.00**	**322.995.560.00**
2024	**180.904.440.00**	**503.900.000.00**
2025	**0.00**	**503.900.000.00**
2026	**0.00**	**503.900.000.00**
2027	**0.00**	**503.900.000.00**
2028	**0.00**	**503.900.000.00**
2029	**0.00**	**503.900.000.00**

أداة تصنيف مخاطر العمليات التنفيذية (الفرز)

فئة المخاطر	أحدث تقييم لأداة دعم التنفيذ وإعداد التقارير (ISR)	التصنيف الحالي
السياسة والحوكمة	مرتفع	مرتفع
الاقتصاد الكلي	مرتفع	مرتفع
استراتيجيات وسياسات القطاع	معتدل	معتدل
التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	معتدل	معتدل
القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	معتدل	معتدل
الإئتمانية	مرتفع	مرتفع
البيئي والاجتماعي	مرتفع	مرتفع

أصحاب المصلحة	جوهري	جوهري
أخرى		
الكلي	مرتفع	مرتفع

المواثيق القانونية- مشروع_تعزيز_الحماية_الاجتماعية_في_حالات_الطوارئ_ومواجهة_جائحة_فيروس_كورونا_**(P177020)**

الأقسام والوصف	الأقسام والوصف

لا توجد معلومات متاحة

الشروط

ثامنا. إطار النتائج ورَصدِها

إطار النتائج
الدولة: جمهورية اليمن
مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة جائحة فيروس كورونا

الهدف (الأهداف) الإنمائية للمشروع

يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في توفير التحويلات النقدية، والتوظيف المؤقت، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والمتضررين من فيروس كورونا، والصراع، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ، وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب الأهداف/ النتائج

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
توفير التحويلات النقدية			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	1.500.000.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		***الأساس المنطقي:*** ***لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***	
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد) (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	1.500.000.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	***الأساس المنطقي:*** ***لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - اناث (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	720,000.00
أفراد الأسرة (العدد)		0.00	9,350,000.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	***الأساس المنطقي:*** ***لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل الغذاء (العدد)		0.00	61,500.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون.*لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد الأسر المستفيدة (صندوق الرعاية الاجتماعية) (العدد)		0.00	6,150.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
عدد المستفيدات (اناث) (العدد)		0.00	63,600.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
عدد المستفيدين (أطفال) (العدد)		0.00	90,000.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
توفير العمالة المؤقتة			
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (عدد)		0.00	121,853.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدات (اناث) (عدد)		0.00	25,515.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدين (نازحين) (عدد)		0.00	18,278.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان المتأثرين			
عدد الأشخاص الذين لديهم زيادة في فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية. (العدد)		0.00	904,830.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:**		

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
		لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.*	
إناث (العدد)		0.00	419,372.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***	
عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع (العدد)		0.00	7,854.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***	
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها إناث ويدعمها المشروع (العدد)		0.00	2,131.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***	
الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسّنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ (العدد)		0.00	255,200.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***	
تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية			

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
نُقِلت وظائف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المباشرة بالكامل إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية (نعم/ لا)		لا	نعم
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة		***الأساس المنطقي:*** ***لقد خضع تاريخ الهدف النهائي للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع.***	

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
المكون 1: التحويلات النقدية غير المشروطة (الإجراء: تم تعديل هذا المكون)			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	1,500,000.00
الإجراء: هذا المؤشر جديد			
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد) (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	1,500,000.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: هذا المؤشر جديد			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - اناث (مؤشر النتائج المؤسسية، الرقم)		0.00	720,000.00
الإجراء: هذا المؤشر جديد			
المكون 2: الدعم المركّز على المنطقة الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الإجراء: لقد خضعَ هذا المكون للمراجعة)			
عدد المستفيدات من العمل بأجر (النقد مقابل الغذاء) (العدد)		0.00	2,320.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل التغذية) (العدد)		0.00	13,920.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	59,500.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدات (اناث) (عدد)		0.00	17,850.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي.**		
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (أفراد عائلات المستفيدين المباشرين) (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	294,312.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد الأشخاص الذين لديهم زيادة في فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	358,500.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
الأمتار المكعبة من المسطحات المائية التي تم إنشاؤها / إعادة تأهيلها (النقد مقابل العمل) (المتر المكعب (م 3))		0.00	39,046.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
إعادة تأهيل مساحة الأراضي والمصاطب الزراعية (النقد مقابل العمل) (هكتار (Ha))		0.00	1,879.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
طول الطرق المحسّنة (النقد مقابل العمل) (كيلومترات)		0.00	137.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (أصول المجتمع) (العدد)		0.00	42,113.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدات (عدد)		0.00	1,767.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون الفرعي. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمالة بأجر (الأصول المجتمعية) (العدد)		0.00	252,678.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد الأشخاص الذين لديهم وصول متزايد إلى الخدمات الأساسية (الأصول المجتمعية) (العدد)		0.00	546,330.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
الأمتار المكعبة من المسطحات المائية التي تم إنشاؤها/ إعادة تأهيلها (الأصول المجتمعية) (متر مكعب (م 3))		0.00	120,042.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** ***لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
إعادة تأهيل مساحة الأراضي الزراعية (النقد مقابل العمل) (هكتار (Ha))		0.00	4,122.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** ***لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
طول الطرق التي تم تحسينها (أصول المجتمع) (كيلومترات)		0.00	104.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** ***لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها الوصول إلى مخطط ضمان محفظة برنامج ضمان القروض اليمني الجديد (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	5.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** ***لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المضمونة بالرسملة الجديدة لبرنامج ضمان القروض اليمني (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	3,024.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
عدد جمعيات الادخار والقروض القروية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	530.00

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى المساعدة الفنية والمنح التي تنتج وتسهل توزيع الغذاء (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	4,830.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
دعم جمعيات الأعمال في القطاعات المستهدفة مباشرة من خلال المنح والمساعدة الفنية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	50.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
عدد العمالة الموسمية الجديدة والدائمة والمأجورة والمدعومة (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	17,920.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع الهدف النهائي للمراجعة ليعكس التمويل الإضافي المخصص لهذا المكون. و *خضع موعد الهدف النهائي أيضًا للمراجعة ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.***		
المكون 3: إدارة المشروع، والرقابة عليه، وتقييمه، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية			
المستفيدون الذين استجابوا للمسح والذين يفيدون بتلقيهم مبلغ المخصصات الصحيحة (اليونيسف) (نسبة مئوية)		0.00	98.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
تم استلام التظلمات ومعالجتها والرد عليها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور من قبل المشروع (اليونيسف) (النسبة المئوية)		0.00	100.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
المستفيدون الذين استجابوا للمسح وأبدوا رضاهم (اليونيسف) (نسبة مئوية)		0.00	100.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع و أفادوا باستلام مبلغ الدفعة الصحيحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (نسبة مئوية)		0.00	98.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
تم استلام التظلمات ومعالجتها والرد عليها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور من قبل المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (النسبة المئوية)		0.00	90.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
يعرب المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع عن رضاهم عن تدخلات المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (النسبة المئوية)		0.00	80.00
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية (نعم/ لا)		لا	نعم
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		

اسم المؤشر	الشرط القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات لمشروع الأشغال العامة (نعم/ لا)		لا	نعم
الإجراء: لقد خضعَ هذا المؤشر للمراجعة	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع تاريخ الهدف النهائي ليعكس تاريخ الموعد النهائي الممدد للمشروع بالإضافة إلى التمويل الإضافي.**		
التأثير الإيجابي للحزم المركزة جغرافيًا على الأمن الغذائي وسوء التغذية المستمر بعد عام واحد من انتهاء التدخلات في المجتمعات المستهدفة (نعم/ لا)		لا	نعم
الإجراء: هذا المؤشر جديد			

خطة الرقابة والتقييم: خرائط مؤشرات أهداف تنمية المشروع

اسم المؤشر	التعريف/ الوصف	التكرار	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	الجهة المسؤولة عن جمع البيان
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	يجب على وكالات الدفع نسخ بيانات الدفع في نظام المعلومات الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد)		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	يجب على وكالات الدفع نسخ بيانات الدفع في نظام المعلومات الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي - اناث		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم	يجب على وكالات الدفع نسخ بيانات الدفع في نظام المعلومات	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية

		المحرز في العمل.		الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	
أفراد الأسرة		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	البيانات التي استرجعتها الوكالة المنفذة من نظام المعلومات الإدارية للمشروع عند نسخ وتسوية بيانات الدفع بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل الغذاء		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الأسر المستفيدة (صندوق الرعاية الاجتماعية)		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع البيانات عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدات (اناث)		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين (أطفال)		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمل بأجر		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدات (اناث)		تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	كل ستة اشهر.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة

عدد المستفيدين (نازحين)		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الأشخاص الذين لديهم زيادة في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
ومنها انثى		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها إناث والتي يدعمها المشروع		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسّنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ		كل ستة اشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
تم نقل وظائف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بالكامل إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والرقابة التي يتولاها الطرف الثالث والتقدم المحرز في العمل.	تقارير البيانات الإدارية والرقابة التي يتولاها الطرف الثالث والتقدم المحرز في العمل.	اليونيسف، الصندوق الاجتماعي للتنمية

خطة الرقابة والتقييم: خرائط مؤشرات النتائج الوسيطة					
اسم المؤشر	التعريف/ الوصف	التكرار	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	الجهة المسؤولة عن جمع البيانات
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي					
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد)					
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي - اناث					
عدد المستفيدات من العمل بأجر (النقد مقابل التغذية)		كل شهر على حدة	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل التغذية).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل العمل)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدات (اناث).					برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمالة بأجر (أفراد عائلات المستفيدين المباشرين) (النقد مقابل العمل).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية

عدد الأشخاص الذين يتمتعون بفرص متزايدة في الحصول على الخدمات الأساسية (النقد مقابل العمل).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
الأمتار المكعبة من مشاريع المياه التي شيدت/ أعيد تأهيلها (النقد مقابل العمل).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
إعادة تأهيل الأراضي والمصاطب الزراعية (النقد مقابل العمل)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
طول الطرق الخاضعة للتحسين (النقد مقابل العمل)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (الأصول المجتمعية)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدات		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل المأجور (الأصول المجتمعية)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
عدد الأشخاص الذين لديهم فرص متزايدة في الوصول إلى الخدمات الأساسية (الأصول		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة

المجتمعية)			المحرز في العمل.	ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	
الأمتار المكعبة من مشاريع المياه التي تم بناؤها/ إعادة تأهيلها (الأصول المجتمعية)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
مساحة أراض زراعية الخاضعة لإعادة التأهيل (أصول مجتمعية)		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
طول الطرق التي خضعت للتحسين(أصول المجتمع).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها الوصول إلى مخطط ضمان الحوافظ المالية لدى برنامج ضمان القروض اليمني الجديد (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المضمونة بالرسملة الجديدة لبرنامج ضمان القروض اليمني (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).					
عدد جمعيات الادخار والقروض القروية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى المساعدة الفنية والمنح التي تنتج وتسهل توزيع الغذاء (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع البيانات عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية

دعم جمعيات الأعمال في القطاعات المستهدفة مباشرة من خلال المنح والمساعدة الفنية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع البيانات عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد العمالة الموسمية والدائمة والمأجورة والمدعومة (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة أشهر.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشريك المنفذ ووكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون الذين خضعوا للمسح والذين أبلغوا عن استلام مبلغ الإعانة الصحيحة (اليونيسف).		كل ستة أشهر.	تقارير وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة	دراسات استقصائية	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية
تلقت (اليونيسف) المظالم وسينظر فيها وحلها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور من قبل المشروع.		كل ثلاثة أشهر.	تقارير وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة	دراسات استقصائية	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع وأعربوا عن رضاهم (اليونيسف).		كل ستة أشهر.	تقارير وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة	دراسات استقصائية	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون الذين شملهم المسح وأفادوا باستلام مبلغ الدفعة الصحيحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).		كل ستة أشهر.	الدراسات الاستقصائية التي تجريها وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة	الاستطلاعات والاستبيانات والمقابلات الهاتفية.	اليونيسف / الصندوق الاجتماعي للتنمية
تلقى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) المظالم وسينظر فيها وحلها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور من قبل المشروع.		كل ستة أشهر.	البعثات والتقارير المرحلية.	استطلاعات بواسطة وكيل الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
المستفيدون الذين شملهم المسح وأعربوا عن رضاهم عن تدخلات المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).		كل ستة أشهر.	الدراسات الاستقصائية التي أجراها وكيل الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	الاستبيانات والمقابلات الهاتفية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة

اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية.		كل ستة أشهر.	التقارير المرحلية.	جمع البيانات عن طريق وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات لمشروع الأشغال العامة.		كل ستة أشهر.	التقارير المرحلية.	جمع البيانات عن طريق وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
استمر الأثر الإيجابي للحزم ذات التركيز الجغرافي على الأمن الغذائي وسوء التغذية بعد عام واحد من انتهاء التدخلات في المجتمعات المستهدفة.					

الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم

1. **سيستمر تنفيذ التمويل الإضافي من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- على غرار المشروع الرئيسي- بموجب اتفاقية إطار الإدارة المالية، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.** ستكون اليونيسف الوكالة المستفيدة للمكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، بينما سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة المستفيدة للمكون 2 (الحزم المركزة جغرافياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية). ستستخدم كلتا الوكالتين جزءًا من المنحة لإدارة المشروع، وتكاليف الرقابة والتقييم في إطار المكون 3. ستدخل اليونيسف في اتفاقية فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المكون 1، بينما سيدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتفاقيات فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (لصالح الصندوق الاجتماعي للتنمية) لتنفيذ المكونات الفرعية 1.2 و2.2 و4.2) ومشروع الأشغال العامة (لتنفيذ المكون الفرعي 3.2). وتخضع هذه الاتفاقيات لموافقة البنك الدولي.
2. **سيستمر التمويل الإضافي في تعزيز الشراكة الناجحة بين اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المكون الأول.** يتم التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ الأنشطة (التي كانت تقوم بها اليونيسف سابقًا إما مباشرة أو من خلال موردي الطرف الثالث) وبشكل تدريجي، وبعد تنفيذ تقييمات الجاهزية الإيجابية والقدرة، بطريقة تقلل من أي تعطيل للبرنامج، وبالتشاور مع السلطات المحلية. لن تؤثر هذه العملية على سلامة برنامج التحويلات النقدية الرئيسي لصندوق الرعاية الاجتماعية، وترتيبات حماية البيانات، كما أنها لا تحول من تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في النهاية إلى صندوق الرعاية الاجتماعية عندما تسمح الظروف بذلك. بدأت هذه العملية في دورة الدفع 10 بأنشطة تيسير في الشمال (امتدت إلى الجنوب في دورة الفع 11)، واستمرت بجمع المظالم من خلال مركز الاتصال في دورة الدفع 11 (يدير الصندوق الاجتماعي للتنمية مركز الاتصال الآن ومقره في صنعاء). كما بدأت اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية في إجراء إشراف ميداني مشترك في دورة الدفع 11. تم التخطيط للتعاقد على معالجة المظالم (إدارة الحالة) في دورة الدفع 12. ومن المقرر أن يبدأ التعاقد مع وكالات الدفع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية في دورة الدفع 13 حيث سيجري الصندوق الاجتماعي للتنمية عملية مناقصة تنافسية لمقدمي خدمات الدفع في دورة الدفع 13. ستحدد اليونيسف بالتشاور مع الصندوق الاجتماعي للتنمية الشروط الأساسية للعقود مع البنوك (أسعار الصرف ورسوم وكالة الدفع) بالإضافة إلى معايير الاختيار مسبقًا، وهناك، مزيد من التفصيل في دليل عمليات المشروع. ستُحول الأموال إلى البنوك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل تدريجي وسيستند ذلك إلى تقييمات الجاهزية والمخاطر.[40]
3. ستواصل اليونيسف إدارة عملية الرقابة من طرف ثالث ونظام المعلومات الإدارية، وبناء القدرات، ودعم الجودة، وإعداد التقارير، ووظائف الاتصالات الخارجية طوال فترة المشروع. سيعطى الصندوق الاجتماعي للتنمية صلاحية الوصول إلى وحدات نظام المعلومات الإدارية اللازمة لأداء وظائفه بناءً على بروتوكولات إدارة البيانات التي طورتها اليونيسف من أجل ضمان حماية البيانات.
4. يعمل البنك الدولي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ويدعمه منذ إنشائه في عام 1996. ويدعم البنك والمانحون الآخرون الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الصراع، مما يسمح له بالاحتفاظ بقدراته التشغيلية. أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية سجل تسليم حافل وسمعة طيبة كمؤسسة قادرة وذات مصداقية ومحايدة سياسياً على مستوى الدولة وتتمتع بحضور وظيفي/ وصول إلى جميع المناطق في الدولة تقريبًا. تمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية بنجاح من التنقل في المشهد السياسي المعقد، مع الاحتفاظ باستقلاليته التشغيلية أثناء الاتصال مع العديد من السلطات. يؤكد التقييم المؤسسي للصندوق الاجتماعي للتنمية لعام 2019 الذي أجراه البنك الدولي بأن التقييم شامل ويشير إلى مجالات محددة للتحسين. نُفِذَ تقييم مؤسسي مماثل لمشروع الأشغال العامة، وهي مؤسسة كان البنك يعمل معها لتقديم مشاريع بنية تحتية كثيفة العمالة منذ التسعينيات. تُستخدم هذه التقييمات، جنبًا إلى جنب مع تقييم الجاهزية الخاص بالتحويلات النقدية الموحدة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتنسيق مع المانحين الآخرين، لتوجيه دعم بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. سيواصل البنك أيضًا تقديم الدعم المباشر لبناء القدرات لهذه المؤسسات، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية (مثل التدريب الأخير لموظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية على الرصد والتقييم والاتصالات) والندوات (مثل التحويلات النقدية).
5. **سيعمل التمويل الإضافي أيضًا على تعزيز الشراكة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة.** تأسس صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996 ونفذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة من عام 2008 حتى توقف في عام 2015 بسبب الصراع ونقص التمويل. وتسلمت اليونيسف البرنامج من صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 2017 – لأن البنك الدولي يعمل في اليمن بموجب الفقرة 3 (ب) من سياسة الهشاشة والصراع والعنف، واحتفظ بسماته الرئيسية، بما في ذلك قائمة المستفيدين. كما أشرنا سابقًا، فإن الشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لا تحول من نية تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (بالإضافة إلى دعم عملية الانتقال) إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، عندما تسمح الظروف بذلك. وستعمل اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل وثيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية ويدعماه. وسيكون صندوق الرعاية الاجتماعية جزءًا من أنشطة التخطيط والاستعداد التي تدعم كل دورة دفع، بالإضافة إلى الاجتماعات ذات الصلة مع اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي. وسيستمر المشروع في التعاقد مع موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية كمستشارين لفترات قصيرة لدعم العمليات الميدانية. وسيعزز التمويل الإضافي المشاركة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على

[40] سوف يُجَسد التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بمهام محددة في إطار المكون الأول في اتفاقية التمويل.

دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة، لا سيما في مجالات التيسير والتظلمات. وتستكمل اليونيسف تقييم قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي سيُستخدم لتوجيه من دعم بناء القدرات لصندوق الرعاية الاجتماعية.[41]

6. **الترتيبات الائتمانية.** تماشياً مع بيئة التفويض المنصوص عليها في اتفاقية إطار الإدارة المالية، ستُطَبَق إجراءات الإدارة المالية (FM) والصرف الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- بصفتهما وكالات الأمم المتحدة المستفيدة. وستكون اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن تنفيذ المشروع لصالح اليمن. وسيطبق المشروع " ترتيبات الشراء البديلة"(APA) باستخدام لوائح المشتريات وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7. **سيواصل التمويل الإضافي تعزيز الرقابة على تدخلات المشروع وتقييمها.** ستكون اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن أنشطة الرصد والتقييم، والعمل بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. سيُسَهِل نظام المعلومات الإدارية الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراقبة أنشطة المكون 2، والذي يمكن تشغيله بشكل متبادل مع نظام المعلومات الإدارية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. يقوم نظام المعلومات الإدارية بجمع بيانات المراقبة في الوقت الفعلي حول المستفيدين والمدفوعات، وسيسمح برسم الخرائط الجغرافية للحزم، ويشتمل على لوحة معلومات ديناميكية للمساعدة في تتبع أنشطة المشروع وإدارتها. وسيشمل نظام المعلومات الإدارية أيضًا البيانات التي تم جمعها من خلال الاستطلاعات الميدانية الفصلية التي يقوم بها الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة، ونظام التحقق والرقابة المستمر عن بُعد (RVM)، والذي سيجمع آراء المستفيدين من خلال المكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة. وستُستخدم نتائج تعليقات المستفيدين لمعالجة الملاحظات، من خلال تحليل النتائج لتحديد التحديات في معالجة رضا المستفيدين، وتنفيذ خطط عمل موجهة نحو النتائج ومحددة زمنيًا لمعالجة هذه النتائج. وسيعتمد نظام المعلومات الإدارية للمكون 1 على نظام المعلومات الإدارية الحالي، ونظام حماية البيانات الذي طورته اليونيسف، والذي يجمع معلومات في الوقت الفعلي عن المدفوعات والتظلمات. سيستمر استخدام البيانات الغنية التي جمعها الطرف الثالث، الذي يتولى الرقابة، من عينة تمثيلية من المستفيدين، لما بعد دورة الدفع، في توجيه التنفيذ والتصميم المستقبلي لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. وستجري اليونيسف والبنك الدولي أيضًا تحليلًا مشتركًا للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية. سيجري البنك- باستخدام موارد من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (MDTF) المرتقب لليمن- عملية للتقييم وأثره للحزم التي تركز على الجغرافيا من أجل توجيه تصميم وتنفيذ المراحل المستقبلية لهذه الحزم. ويعتبر الهدف من تقييم الأثر هو قياس التأثيرات قصيرة ومتوسطة المدى للحزم المركزة جغرافياً على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بشكل عام، وكذلك بالنسبة لتأثيرات التدخلات الفردية المدعومة في إطار المشروع الرئيسي.[42] وستُجمَع البيانات ذات الصلة في الأساس (قبل بدء التدخلات)، وبعد عام واحد، وبعد عامين.

8. **سيدير المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء المكون 2 تحت قيادة الممثل المقيم، وسيدعمه مكتبان فرعيان في عدن والحديدة، ومكتب مشروع في المكلا، بالإضافة إلى عدد من المراكز في مختلف المحافظات.** إن المراكز الإقليمية مزودة بمنسقي المراكز، وموظفي الرصد والتقييم (M&E)، وموظفي الدعم، ويمتد الدعم ليشمل جميع المحافظات. وسيقدم المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن الدعم الاستشاري، وسيستضيف بعثات البنك الدولي لدعم التنفيذ (شريطة رفع تعليق السفر بسبب جائحة فيروس كورونا). وسيدعم الموظفون الميدانيون الوطنيون والدوليون عمليتي التنفيذ والرصد تحت قيادة مدير المشروع.

9. **مقدمو الخدمات بموجب المكون 1 والمكون الفرعي 1.3.** سيتطلب تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة المشاركة المستمرة لعدد من مقدمي الخدمات لدعم تنفيذ المجالات الرئيسية للبرنامج:

أولًا. الرقابة التي يتولاها الطرف الثالث: خدمات الرقابة المستقلة للمشروع بما في ذلك الرقابة المستمرة لجميع عمليات المشروع، وعمليات المعاينة العشوائية، والتحقيق في القيم المتطرفة والاحتيال المزعوم ومراقبة التوزيع بعد النقل.

ثانيًا. التيسير. (يجب أن يقوم به الشريك المنفذ - الصندوق الاجتماعي للتنمية): التفاوض بشأن الوصول والحصول على الموافقة والدعم للمشروع من خلال المشاركة مع السلطات الرسمية وغير الرسمية، إعلام المجتمعات والمستفيدين بالمشروع وبروتوكولاته، وجدولة حضور المستفيدين لمواقع الدفع.

ثالثًا. وكالة (وكالات) الدفع: وكالات الدفع المكلفة بتقديم إعانات التحويلات النقدية إلى المستفيدين المؤهلين في مواقع الدفع الثابتة (المتنقلة)، ومن خلال خدمات التوعية المنزلية.

---

[41] تهدف التفاصيل الخاصة بدعم صندوق الرعاية الاجتماعية لتنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة، وبناء القدرات إلى أن تنعكس في مذكرة تفاهم بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية، ومن خلال تخطيط عمل اليونيسف مع وزارة الرعاية الاجتماعية. لن يتعاقد المشروع مع صندوق الرعاية الاجتماعية من أجل دعمه. وسوجه تقييم القدرات الجاري أنشطة بناء القدرات، وسيتم شراؤها من قبل المشروع وتمكين صندوق الرعاية الاجتماعية منها.

[42] لقياس التأثير الكلي للحزم، ستكون هناك مقارنة لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، في المجتمعات التي تدعمها هذه الحزم، بتلك الموجودة في المجتمعات في نفس المديرية المستهدفة التي تم اختيارها عشوائيًا لتلقي الدعم بسبب عدم كفاية التمويل لجميع المجتمعات في المناطق المستهدفة. لقياس التأثير النسبي للحزم، ستكون المجتمعات التي تتلقى الدعم القياسي في إطار المشروع الرئيسي هي مجموعة المقارنة النسبية.

رابعًا. خدمات دعم تنفيذ الجودة (QISS): استشارة مستقلة للتحقيق في حالات المخالفات المزعومة بناءً على طلب اليونيسف. يُنَفذ تحقيق في الادعاءات التي يتم تحديدها أثناء أنشطة الرقابة من خلال خدمات دعم تنفيذ الجودة حتى تمنع تضارب المصالح.

10. **الرقابة من طرف ثالث على المكون الفرعي 2.** سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى أنشطته العادية للرصد والتقييم، بتعيين وكالة مستقلة عن إدارة المتابعة والتقييم للاضطلاع بالأداء الفصلي والرقابة الميدانية الائتمانية للمشاريع الفرعية التي يمولها المشروع. ستقوم وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة بما يأتي: (أ) تتبع الأداء من خلال جمع البيانات المناسبة والموثوقة والأدلة الأخرى، (ب) تحليل الأدلة لإثراء عملية صنع القرار في إدارة البرنامج الإنمائي، والتوصية بتحسين الفعالية والكفاءة حسب الحاجة، (ج) تقرير عن الأداء والدروس المستفادة لتسهيل التعلم ودعم المساءلة، بما في ذلك التعلم من تجربة المستفيدين. على الرغم من أن المخطط أن يكون حجم العينة المتوقع للأداء ربع السنوي والرقابة الميدانية الائتمانية للمشاريع الفرعية خمسة بالمائة من جميع المشاريع الفرعية لكل مكون فرعي، إلا أن الاختيار الجغرافي والقطاعي الفعلي للعينة سيأخذ المخاطر الأمنية في الاعتبار. ستقدم وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة تقارير عن مخرجات المشاريع الفرعية، وتقديم فرص العمل إلى المستفيدين المقصودين، والجوانب البيئية والاجتماعية للمساعدة في ضمان الامتثال، وكذلك عن العمليات التي ينفذها كلا الشريكين المنفذين (IPs). سيتم استبعاد رقابة الإدارة المالية من الاختصاصات (TORs) الخاصة بوكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة، حيث سيضطلع بها مدقق مالي مستقل. سيقوم منسقو مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مسؤولو الإدارة المالية والمشتريات- لضمان تقديم تقارير شاملة- بتبادل ومناقشة البيانات والمعلومات التي يجمعونها أثناء زياراتهم الميدانية مع وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة والتحقق منها. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل دوري بمراجعة الأدلة التي تجمعها وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة لتقييم أداء المشروع ووضع تقارير بإجراءات الإدارة وقراراتها. تُستخدم الأدلة المستمدة من عملية الرقابة أيضًا كمدخل حاسم للتقييم، وتمكّن من إعداد التقارير القائمة على الأدلة. سيتبادل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة مع البنك الدولي، وسيُدرج الإجراءات المتخذة لمعالجة أي قضايا تنفيذية تحددها (إن وجدت) وكالة الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.

11. **القدرة على التنفيذ.** على الرغم من البيئة الأمنية المتقلبة بشكل متزايد، قامت اليونيسف بتسليم التحويلات النقدية لأكثر من 1.4 مليون أسرة على مدار 11 دورة دفع منذ أغسطس/ آب 2017. وفي أثناء ذلك، أدخلت اليونيسف تحسينات كبيرة إلى البرنامج، بما في ذلك الآتي: (1) المدفوعات من خلال البنوك الخاصة، إما في شكل ثابت/ المواقع المتنقلة، أو من خلال الوصول إلى المنازل (للمستفيدين محدودي الحركة)، (2) آلية للتعامل مع التظلمات فعالة تجمع وتحلل وتتخذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن الشكاوى الواردة من خلال مركز الاتصال المباشر، والموظفين الميدانيين، باستخدام تطبيق على الهاتف المحمول تم تطويره لهذا الغرض، (3) نظام معلومات إدارة معقد يسمح برقابة فورية لحالة مدفوعات المستفيدين وشكاواهم. وبالمثل، تحتفظ اليونيسف بمصفوفة شاملة لإدارة المخاطر، يتم تحديثها ومشاركتها مع البنك الدولي على أساس منتظم. سمحت هذه الأداة لليونيسف بمعالجة العديد من الحوادث المتعلقة بالأمن (مثل النزاعات والألغام الأرضية)، وسوء الاتصال بالإنترنت، والصدمات الناجمة عن تغير المناخ، فضلاً عن المخاطر التشغيلية والسياسية والائتمانية الأخرى. وتُجري اليونيسف، بعد كل دورة دفع، مراجعة لجميع المعاملات غير النظامية التي تم الإبلاغ عنها من خلال آلية استقبال التظلمات ، وأنشطة الرقابة على المشروع، وأنشطة التسوية المتعلقة به، وآلية الرقابة الخارجية. وتعتبر حوالي 0.17 في المائة من إجمالي مبلغ الاستحقاقات المصروفة لكل دورة دفع هي حالات مؤكدة من الاحتيال أو الفساد أو عدم الامتثال لمعايير المشروع، والتي تتحملها وكالة الدفع ذات الصلة. لم تتكبد المؤسسة الإنمائية الدولية حتى الآن أي خسارة في أموالها بموجب التمويل الأصلي (أو مشروع الاستجابة الطارئ للتعامل مع الأزمة). وضعت اليونيسف بروتوكولات وضوابط واضحة، وعملت بشكل استباقي مع السلطات على الأرض لتجنب التدخل السياسي ولضمان نجاح دورات الدفع. سيستمر تطبيق هذه الضوابط في إطار التمويل الإضافي المقترح.

12. وبالمثل، أتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للفئات المتأثرة من السكان في بيئة مليئة بالتحديات. وقام بحماية الحياد السياسي للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وساعد في بناء قدراتهما. ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- بالإضافة إلى وظائفه في الإدارة الائتمانية وإدارة المشاريع والإشراف عليها- بخبرة فنية في تصميم وصقل تدخلات المشروع. كما سهل مواءمة الجهود السياسية والإنسانية الأوسع للأمم المتحدة والتنسيق معها، ولا سيما من خلال استخدام مؤشر الاستغاثة للاستهداف الجغرافي، وعن طريق تسهيل التنسيق بين مشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والمجموعات الإنسانية ذات الصلة.

13. يعمل البنك الدولي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ويدعمه منذ إنشائه في عام 1996. ويقوم البنك والمانحون الآخرون بدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الصراع (يقوم كل من مكتب الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية والبنك الألماني للتعمير (**KfW**) والجهات المانحة الأخرى بذلك بشكل مباشر)، مما يسمح للصندوق الاجتماعي للتنمية بالاحتفاظ بقدراته التشغيلية. أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية سجل تسليم فعال وسمعة طيبة كمؤسسة وطنية قادرة وذات مصداقية، ومحايدة سياسياً تتمتع بحضور وظيفي/ وصول إلى جميع المناطق في الدولة تقريبًا. نجح الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتياز المشهد السياسي المعقد، مع الاحتفاظ باستقلاليته التشغيلية مع الحفاظ على الاتصال مع السلطات المتعددة. يؤكد التقييم المؤسسي الأخير للصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أجراه البنك الدولي بأن التقييم شامل، ويشير إلى مجالات محددة للتحسين، لا سيما أنظمة الرقابة الائتمانية. سيتم إجراء تقييم مؤسسي مماثل لمشروع الأشغال العامة، وهي مؤسسة كان البنك يعمل معها لتقديم مشاريع بنية تحتية كثيفة العمالة منذ التسعينيات. ستُستَخدم هذه التقييمات المؤسسية لتوجيه دعم بناء القدرات الذي يقدمه المشروع للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونيسف المساعدة في بناء قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية لتولي تنفيذ برنامج التحويلات النقدية.

14. **الاتصال والتوعية.** سيواصل التمويل الإضافي بذل جهود مكثفة للتواصل والتوعية من أجل الآتي: (1) إبلاغ المستفيدين الحاليين والمحتملين

(والجمهور بشكل عام) ببرامج الدعم، بما في ذلك أي تغييرات قد تطرأ على الإعانات ومواقع استلامها، (2) تشجيع المساءلة والتأكد من فهم المستفيدين لكيفية الاستفادة من آليات التظلم المتاحة. ستعمل الاتصالات الفعالة على تحسين الوصول إلى المعلومات وفتح الحوار لتشجيع المشاركة النشطة لمختلف شرائح السكان. وسيواصل البنك الدولي العمل بشكل وثيق مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والشركاء المنفذين لتطوير استراتيجية اتصالات وتوعية جيدة التصميم تغطي جميع جوانب المشروع، وتتضمن تحديد الفئات المستهدفة والرسائل وقنوات الاتصال.